

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية ومحاسبة

العنوان

دور التحول الرقمي في تعزيز نظام الرقابة الداخلية بالمؤسسة
دراسة حالة -بريد الجزائر- وكالة سعيدة 2024

مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات شهادة الماستر في العلوم المالية ومحاسبة

قسم: محاسبة وتدقيق

تحت إشراف الدكتورة :

اعداد الطالبة:

* أ.بربار حفيظة

بن جيلالي نعيمة

نوقشت علنا امام اللجنة المكونة من :

رئيسا	جامعة سعيدة	محمودي مخطار
مشرفة	جامعة سعيدة	بربار حفيظة
ممتحنة	جامعة سعيدة	خراف مخطارية

السنة الجامعية 2023-2024

شكر و عرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

قبل كل شي اشكر الله عزوجل الذي انار لي درب العلم واعانني
على ما فيه ومنحني القدرة على التفكير والقيام بهذا العمل و
احمده حمدا كثيرا على توفيقه لي في اتمام هذا العمل المتواضع

كما اتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الاستاذة المشرفة بربار
حفيظة التي ساعدتني طوال هذه السنة و كانت باب من ابواب
التوجيه و النصح كما لا انسى جميع الاساتذة الكرام خلال
مسيرتي الدراسية

كما اشكر كل من ساعدني في اتمام هذا العمل حتى ولو بكلمة
طيبة.

الاهداء

"من عمل صالحا فلنفسه ومن اساء فعليها "

الى من بلغ الرسالة وادى الامانه و نصح الامة الى نبي
الرحمة و نور العالمين

سيدنا محمد ﷺ

الى من كلله الله بالهيبة والوقار الى من علمني العطاء
بدون انتظار الى من احمل اسمه بكل افتخار

ابي الغالي

الى معنى الحب وحنان الى بسمه الحياة وسر الوجود
الى من كان دعاؤها سر نجاحي

امي غالية

الى جدتي التي كانت تساندني دائما بدعائها اطل الله في
عمرها

الى اغلى ما املك اخي قرة عيني محمد ايوب

الى روعي و نصفي الثاني اخوتي فاطمة و رزيقة و
نور قلبي ميلا

الى كل زملائي و زميلاتي

إلى كل من علمني حرفا

نعيمة

ملخص:

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على دور التحول الرقمي في تعزيز نظام الرقابة الداخلية بالمؤسسة ,و لتحقيق اهداف الدراسة والاجابة على مختلف تساؤلات تم اعداد استبيان وزع على عينة تتكون من 30 عامل في مؤسسات بريد الجزائر بولاية سعيدة كما تم الاعتماد على نظام spss في تحليل و اختبار الفرضيات .

وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج اهمها ان الرقمنة لها دور كبير في تطوير و الزيادة من فاعلية نظام الرقابة الداخلية بالاطافة الى سهولة الاستخدام و الامان و التقليل من الوقوع في الازطاء البشرية .

كلمات مفتاحية: تحول الرقمي، رقابة الداخلية،

Abstract

This study aimed to identify the role of digital transformation in strengthening the organization's internal control system. To achieve the objectives of the study and answer various questions, a questionnaire was prepared and distributed to a sample of 30 workers in Algeria postal institutions in the state of Saïda. The SPSS system was also relied upon to analyze and test the hypotheses. .

The study reached a set of results, the most important of which is that digitization has a major role in developing and increasing the effectiveness of the internal control system, in addition to ease of use, safety, and reducing human errors.

Keywords: digital transformation, internal control.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

/	العنوان
/	شكر و عرفان
/	الاهداء
/	الملخص
/	قائمة المحتويات
/	قائمة الجداول
/	قائمة الاشكال
/	قائمة الملاحق
1	الفصل الاول :الإطار العام لدراسة
1	مقدمة
2 - 1	مشكلة الدراسة
2	فرضيات الدراسة
2	أهداف الدراسة
2	أهمية الدراسة
3	منهجية الدراسة
3	مصادر جمع البيانات
4 - 3	متغيرات الدراسة
6 - 4	الدراسات السابقة باللغة العربية

12 - 6	الدراسات السابقة بلغة الاجنبية
13	خطة الدراسة
14	الفصل الثاني:الاطار النظري لدراسة
14	تمهيد
14	نشأة وتعريف الرقمنة
14	نشأة الرقمنة
14	تعريف الرقمنة
15 - 14	أهداف الرقمنة
16 - 15	أنواع الرقمنة
17 - 16	أهمية الرقمنة
18 - 17	خصائص الرقمنة
20 - 18	متطلبات الرقمنة
21 - 20	تحديات عملية الرقمنة
24 - 21	واقع تطبيق الرقمنة
25	خلاصة
26	تمهيد
27	نشأة وتعريف نظام الرقابة الداخلية
28 - 27	نبذة تاريخية عن نظام الرقابة الداخلية
29 - 28	تعريف نظام الرقابة الداخلية
29	خصائص الرقابة الداخلية

31 – 29	أنواع الرقابة الداخلية
33	مكونات و مقومات الرقابة الداخلية
34	بيئة الرقابة
34	الالتزام بالكفاءة
34	دور ومشاركة مجلس الإدارة أو لجنة المراجعة
35	فلسفة الادارة ونمط التشغيل
35	الهيكل التنظيمي
35	تحديد وتوزيع الصلاحيات و المسؤوليات
35	سياسات الموارد البشرية و ممارساتها
35	تقييم المخاطر
36	أنشطة الرقابة
36	الفصل في المهام
36	التفويض
36	مراجعة الاداء
37 – 36	نظام المعلومات و الاتصال
39 – 37	تنفيذ نظام الرقابة و متابعتها
39	انعكاسات الرقمنة على فاعلية نظام الرقابة الداخلية
40	تعريف الرقابة الداخلية الالكترونية
40	أهم متطلبات تكنولوجيا المعلومات على البيئة الرقابية
40	أساليب الرقابة الداخلية الملائمة في بيئة التكنولوجيا المعلومات

44 - 40	أساليب الرقابة الداخلية الملائمة في بيئة تكنولوجيا المعلومات
46 - 44	أساليب الرقابة على التطبيقات
49 - 46	الرقابة على المخرجات
52 - 49	مزايا وعيوب استخدام الرقمنة في الرقابة الداخلية
53	خلاصة
55 - 54	الفصل الثالث: الإطار التطبيقي للدراسة
55	منهجية الدراسة
55	مجتمع و عينة الدراسة
55	حدود الدراسة
58 - 55	مصادر جمع المعلومات
58	دلالة صدق الأداة وإثباتها
59	توزيع افراد العينة حسب عمر الموظف
60	توزيع افراد العينة حسب المستوى التعليمي
61	توزيع افراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة
64 - 62	تحليل وتفسير محاور الاستبيان
66 - 65	مناقشة الفرضيات
68	الخاتمة
69 - 68	النتائج المتوصل اليها
69	الافاق المستقبلية

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
13 - 8	ملخص الدراسات السابقة	01
56	مقياس لكارث الخماسي	02
58	الاوزان النسبية او الاهمية النسبية	03
59	معاملات ثبات الاداة	04
59	يبين توزيع افراد العينة حسب عمر الموظف	05
60	يبين توزيع افراد العينة حسب المستوي التعليمي للموظف	06
61	يبين توزيع افراد العينة حسب سنوات الخبرة	07
65	يمثل احادي التباين ANOVA	08
65	اختبار T	09

قائمة الاشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	متغيرات الدراسة	3
2	يبين تحويل الاشارات التناظرية الى الرقمي	17
3	متطلبات الاساسة لرقمنة	23
4	أنواع الرقابة الداخلية	34
5	يبين توزيع افراد العينة حسب عمر الموظف	59
6	يبين توزيع افراد العينة حسب المستوى التعليمي للموظف	60
7	يبين توزيع افراد العينة حسب سنوات الخبرة	61

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
1	استبيان الدراسة	82 - 78

الفصل الاول

الاطار العام للدراسة

1- مقدمة:

يعتبر نظام الرقابة الداخلية من اهم الانظمة التسييرية التي تعتمد عليها المؤسسة لتحقيق الكفاءة والفاعلية من خلال الانشطة التي تقوم ببيها فهو نظام أساسي يراقب مدى قدرة المؤسسة على تحقيق اهدافها كما انه يعمل على التكفل والالتزام بسياسات الادارة العليا

فقد تطور نظام الرقابة الداخلية تطورا ملحوظ في السنوات الاخيرة حيث عمل على استعمال الاساليب الحديثة وكذا الابتعاد عن كل ما هو تقليدي بالإضافة الى التوجه نحو التحليل البياني لتعزيز الكفاءة وتقليل المخاطر من خلال تبني الرقمنة واستخدام تقنيات حديثة ومتطورة لتحويل وتبسيط مختلف العمليات والأنشطة في المؤسسات والمجتمعات التي تظهر بصورة نظم وتكنولوجيا المعلومات.

فقد ساهمت الرقمنة في تسهيل تطبيق معاينة مختلف الانظمة التسييرية وجعلها أكثر فاعلية حيث مست كل من القطاع العام والخاص مما جعلها تتبنى أساليب وتقنيات حديثة لمواكبة العصرية واستعمال الاجهزة ومعدات متطورة تساهم في تسهيل مختلف العمليات والجزائر كغيرها من الدول التي تثبت هذا النظام اي جعلته كعنصر أساسي في نظام الرقابة الداخلية لمتطلبات تكنولوجيا والعولمة.

مما أبرز سعي الجهات المختصة إلى تطوير هذا الجانب لبلوغ أعلى درجات التقدم مما يزيد ويتيح الطريق التواصل بين مختلف اقسامها وجعل تحقيق اهداف الرقابة الداخلية أمرا سهلا.

2- الاشكالية الرئيسية :

لقد شهدت العديد من المؤسسات تغيرات وتطورات في الانظمة و الاقسام و المراكز داخل المؤسسة و خارجها نتيجة التطورات التكنولوجية, بما في ذلك نظام الرقابة الداخلية ,وهذا ماستنطق اليه من خلال طرح الاشكالية التالية :

ما هو دور التحول الرقمي في تعزيز نظام الرقابة الداخلية بالمؤسسات الجزائرية ؟

ومنه تتدرج الاسئلة الفرعية التالية :

كيف يمكن استخدام تقنيات و اساليب الرقمنة في تعزيز عمليات الرقابة الداخلية بالمؤسسات الجزائرية ؟

فيما تكمن متطلبات تفعيل الرقمنة على الرقابة الداخلية بالمؤسسات الجزائرية ؟

ماهي التحديات التي تواجه تنفيذ الرقمنة على الرقابة الداخلية بالمؤسسات الجزائرية ؟

3-الفرضيات :

اعتمدت الدراسة في الاجابة عن تساؤلات مشكلتها ولتحقيق اهدافها على الفرضيات التالية :

تتوفر المؤسسات الجزائرية على ضروريات اللازمة لتفعيل الرقمنة في نظام الرقابة الداخلية بالمؤسسات الجزائرية .

تساهم الرقمنة في تعزيز فاعلية نظام الرقابة الداخلية بالمؤسسات الجزائرية .

توجد معوقات الكثيرة تأثر على نظام الرقابة الداخلية في الجزائر .

5- أهداف الدراسة :

- تكمن هذه الدراسة في مراعات تاثير التحول الرقمي على كفاءة نظام الرقابة الداخلية بالمؤسسة .

- فحص كيف يكن لرقمنة من تعزيز جودة البيانات المستخدمة في عمليات الرقابة الداخلية بالمؤسسة

- دراسة و تقييم فاعلية و كفاءة نظام الرقابة الداخلية في ظل العولمة .

6- أهمية الدراسة :

تكمن اهمية هذه الدراسة في :

تكمّن أهمية الدراسة في محاولة الإجابة عن الإشكالية المطروحة وتحديد أثر رقمنة في تعزيز نظام الرقابة الداخلية كما تكمن أهمية البحث في تحديد مدى تبني الجزائر للرقمنة على مستوى المؤسسات وتقديم المؤشرات التي تعكس واقع تبني الجزائر لتكنولوجيا المعلومات و حسن استغلالها ,

7- منهجية الدراسة :

1- منهج الدراسة :

لكي نستطيع اجراء تحليل دقيق للموضوع و الاحاطة بمختلف الافكار و المعلومات تساعد على تجاوز الاشكالية باقتراح حلول موضوعية وواقعية استخدمنا المنهج الوصفي و التحليلي حيث يبرز المنهج الوصفي في الجانب النظري من خلال التعاريف و المفاهيم المقدمة حول الرقمنة و الرقابة الداخلية اما في الجانب التطبيقي فاستخدمنا المنهج التحليلي من اجل بلوغ اهداف الدراسة اعتمدنا على برنامج الحزمة الاحصائية في العلوم الاجتماعية (SPSS) (statistical package for the social sciences) من خلال معامل الارتباط و معادلة الانحدار .

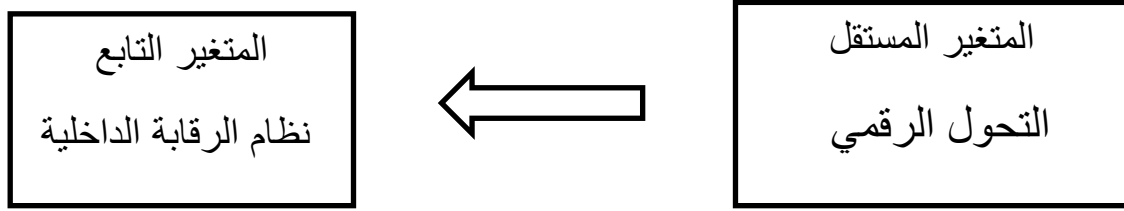
ب- مصادر جمع البيانات :

1-المصادر الاولى : تم الاعتماد على تجميع البيانات من بريد الجزائر بولاية سعيدة من خلال spss .

2-المصادر الثانوية : تم الاعتماد على تجميع البيانات من الدراسات السابقة و مختلف الابحاث و كذا الكتب و المجلات بلاضافة الى المذكرات دكتورة باللغة العربية و الاجنبية ذات العلاقة بموضوع الدراسة سواءا مباشرة او غير مباشرة .

ج- متغيرات الدراسة :

الشكل رقم 1 :متغيرات الدراسة



7- اهم الدراسات السابقة :

من خلال هذا الجزء ستاشرح الى العديد من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع التحول الرقمي و دوره في تعزيز نظام الرقابة الداخلية بالمؤسسة و عرض اهمها بلغتين العربية و الاجنبية .

- دراسة سابقة باللغة العربية :

1442.1هـ/1443هـ.

اثر التحول الرقمي في تطوير اساليب نظام الرقابة الداخلية بمنظمات الاعمال دراسة حالة
منظمة القصيم

هدفت الدراسة الى التعرف على التحول الرقمي و دورها في تطوير اساليب نظم الرقابة الداخلية التي تستخدمها منظمات الاعمال و مدى كفاءتها في الحفاظ على مواردها و تتميتها حيث توصلت الدراسة الى النتائج التالية :

وجود علاقة ايجابية بين اساليب الرقابة العامة و التطوير نظام الرقابة الداخلية كما

- توجد علاقة ايجابية بين اساليب الرقابة على مدخلات التحول الرقمي و تطوير نظام الرقابة الداخلية .

2. ضامن وهيبة 2020

اثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على فاعلية نظام الرقابة الداخلية

هدفت الدراسة الى توضيح اثر تكنولوجيا المعلومات على فاعلية الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية و من خلال هذه الدراسة توصلنا الى النتائج التالية :

هناك استخدام واسع لتكنولوجيا المعلومات في أنشطة المؤسسات كما ان نظام الرقابة الداخلية يتميز بالفاعلية .

كما ان لتكنولوجيا المعلومات دور في فاعلية نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة الميدانية .

3. محمد عبد الغاني بكاي 2020

دور تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في تحسين كفاءة نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة

- هدفت هذه الدراسة الى تبين دور تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في تحسين كفاءة نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة وتوصلت هذه الدراسة الى النتائج التالية :
- لتكنولوجيا المعلومات و الاتصال دور مهم المؤسسة .
- كما انها تساهم في تطوير و تحسين كفاءة نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة .

4. الشريف اسماعيل عثمان شريف 2021

تكنولوجيا المعلومات و دورها في تطوير نظام الرقابة الداخلية

هدفت الدراسة الى التعرف على اساليب الرقابة الداخلية التي تستخدمها الجامعات السودانية ومدى كفاءتها في الحفاظ على مواردها في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات و من خلال هذه الدراسة توصلنا الى النتائج التالية :

وجود علاقة ايجابية بين تكنولوجيا المعلومات وتطوير نظام الرقابة الداخلية .

كما ان استخدام تكنولوجيا المعلومات في نظام الرقابة الداخلية افضل من نظام الرقابة التقليدية لحماية موارد الجامعة .

5. بن شيخة فطيمة الزهرة 2022

رقمنة الرقابة الداخلية كالية لادارة المخاطر في الجزائر الفرص و التحديات

هدفت هذه الدراسة الى ابراز الدور الذي يلعبه نظام الرقابة الداخلية في ادارة المخاطر في ظل التحول الرقمي في المؤسسات الجزائرية و قد توصلت هذه الدراسة الى :

ان الجزائر تسعى الى تطوير الشبكة الرقمية من اجل الولوج الى الاقتصاد الرقمي .
كما ان استخدام التكنولوجيا الحديثة في الرقابة الداخلية يساهم في نجاعة اتخاذ القرار و ادارة المخاطر التي تواجهها .

- دراسات سابقة بلغة الاجنبية

1. 2015 Haslinda Hassan Al-Senussi Fasilat

Evaluation of information technology impact on effective internal control in the university

هدفت الدراسة الى معرفة تاثير تكنولوجيا المعلومات على نظام الرقابة الداخلية في الجامعات النيجرية و توصلنا من خلال هذه الدراسة الى النتائج التالية :

تكنولوجيا المعلومات لها علاقة ايجابية مع أنشطة الرقابة الداخلية الفعالة في نظام الجامعة .

كما ان اعتماد تكنولوجيا المعلومات سوف يحسن بشكل كبير من فاعلية عمليات نظام الرقابة الداخلية في الجامعة من حيث جودة تقديم الخدمات .

2. 2019 Andrew K Baker and Lisa M Harris

Digital transformation and the future of internal control systems**2019 by international journal of accounting****Information systems**

هدفت هذه الدراسة تحليل كيفية اعادة تشكيل انظمة الرابة الداخلية في ظل التحول الرقمي وتحديد التقنيات الرقمية و من خلال هذه الدراسة توصلنا الى النتائج التالية :

تقنيات البلوك تشين تعزز الشفافية و الموثوقية في السجلات المالية .

الذكاء الاصطناعي يحسن دقة التنبؤات المالية و تقارير الرقابة .

2019 Jonathan B Floyed and Emily S Baker.3**The role of digital tools in strengthening internal control****systems 2019 by journal of accounting and organizational
ghange**

هدفت هذه الدراسة الى تحليل كيفية استخدام الأدوات الرقمية مثل انظمة تخطيط موارد المؤسسة و نظم ادارة الوثائق الالكترونية لتحسين كفاءة وفعالية انظمة الرقابة الداخلية في المؤسسات توصلت الى النتائج التالية :

تكامل الانظمة الرقمية لحسن تدفق البيانات ويعزز دقة العمليات .

الادوات الرقمية تتيح تتبع العمليات بشكل فوري و تحسن الشفافية .

Tianyu Zhao Na Yan LIYA Ji.4**DIGITAL****Transformation life cycle and internal effectiveness****Evidence from china**

هدفت هذه الدراسة الى معرفة تأثير التحول الرقمي على فاعلية الرقابة الداخلية و من خلال هذه الدراسة توصلت الى النتائج التالية :

-التحول الرقمي يمكن ان يحسن فاعلية الرقابة الداخلية .

من خلال تخفيف عدم تناسق المعلومات و خفض تكاليف الوكالة

-كما ان التحول الرقمي له تأثير اكثر اهمية على فاعلية نظام الرقابة الداخلية في الشركات التكنولوجية و شركات التصنيع.

و تم تلخيص الدراسات السابقة من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم 01: يلخص الدراسات السابقة :

اسم الدراسة	الحدود الزمنية و المكانية	الاسلوب	العينة	النتائج المتحصل عليها
اثر التحول الرقمي في تطوير اساليب نظام الرقابة الداخلية بمنظمات الاعمال دراسة حالة منطقة القصيم - المملكة العربية السعودية	1442هـ 1443هـ المملكة العربية السعودية	الوصفي التحليلي	عشوائية	وجود علاقة ايجابية بين اساليب الرقابة العامة و تطوير نظام الرقابة الداخلية كما توجد علاقة ايجابية بين اساليب الرقابة على المدخلات الرقابة على عمليات تشغيل البيانات التحول الرقمي تساهم في تطوير اساليب نظام الرقابة الداخلي

اثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على فاعلية نظام الرقابة الداخلية-دراسة حالة ميدانية في بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف - كاتبة ضامن وهيبة	2020	استبيان	موظفون ذو علاقة بالمحاسبة و المالية	هناك استخدام واسع لتكنولوجيا المعلومات في أنشطة هذه المؤسسات نظام الرقابة الداخلية يتميز بالفاعلية لتكنولوجيا المعلومات دور في فاعلية نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية كحل الدراسة الميدانية.
- دور تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في تحسين كفاءة نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة-دراسة ميدانية - الكاتب محمد عبد الغني بكائ	2020	الوصفي التحليلي	37 مدقق . محاسبين . اداريين . تقنيين	لتكنولوجيا المعلومات دور مهم في المؤسسة كما انها تساهم في تطوير وتحسن كفاءة نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة

تكنولوجيا المعلومات و دورها في تطور نظام الرقابة الداخلية الكاتب الشريف اسماعيل عثمان شريف	2021	الوصفي التحليلي	عشوائية	وجود علاقة ايجابية بين تكنولوجيا المعلومات و تطور نظام الرقابة الداخلية استخدام تكنولوجيا المعلومات في نظام الرقابة افضل من نظام الرقابة التقليدية لحماية موارد الجامعة كما ان استخدام تكنولوجيا المعلومات في نظام الرقابة الداخلية يؤدي ال الحصول على المعلومات في الوقت المناسب استخدام تكنولوجيا المعلومات في نظام الرقابة الداخلية تنتج معلومات تتصف بالمصادقية و امكانية الاعتماد عليها لاتخاذ القرارات ادارية رشيدة كما اوصت الدراسة الى ضرورة استخدام تكنولوجيا المعلومات في نظام الرقابة الداخلية للجامعات الحكومية لحماية مواردها كما ان ضرورة مراجعة مخرجات التشغيل الالكتروني يدويا قبل تسليمها للمستفيدين في الوقت المناسب
--	-------------	----------------------------	----------------	--

رقمنة الرقابة الداخلية كآلية الادارة المخاطر في الجزائر الفرص و التحديات الكاتبة بن شيخة فطيمة الزهرة	2022	وصفي التحليلي	/	تم التوصل الى ان الجزائر تسعى الى تطوير شبكة رقمية من اجل الولوج الى الاقتصاد الرقمي من جهة اما فيما يخص المؤسسات استعمال التكنولوجيا الحديثة في الرقابة الداخلية يساهم في نجاعة اتخاذ القرار و ادارة المخاطر التي تواجهها
Evaluation of information technology impact on effective internal control in the unverscity	2015	وصفي تحليلي	3 جامعات مختلفة	تكنولوجيا المعلومات لديها علاقة ايجابية مع أنشطة الرقابة الداخلية الفعالة في نظام الرقابة الجامعة كما ان اعتماد تكنولوجيا المعلومات سوف يحسن بشكل كبير من فعالية نظام الرقابة الداخلية في الجامعة حيث جودة تقديم الخدمات
Digital transformation and the future of internal control systems 2019 by international jounalof accounting Information systems	2019	تحليل نظري و دراسة حالة	مؤسسات مالية و تكنولوجيا تستخدم تقنيات البلوك تشين و الذكاء الاصطناعي	تقنيات البلوك تشين تعزز الشفافية و الموثوقية في السجلات المالية الذكاء الاصطناعي يحسن دقة التنبؤات المالية و التقارير الرقابة الحاجة الى اعادة تصميم عملية الرقابة لتتوافق مع البيئة الرقمية الجديدة

تكامل الأنظمة الرقمية يحسن تدفق البيانات و يعزز دقة العمليات الادوات الرقمية تتيح تتبع العمليات بشكل فوري ة تحست الشفافية الانظمة الرقمية تعزز المساءلة من خلال التقارير محدثة تلقائيا	شركات متعددة القطاعات تستخدم أنظمة ونظم ادارة الوثائق الإلكترونية ERP	تحليل نظري و دراسة حالة	2019	The role of digital toois in strengthening internal conterol systems 2019 by journal of accounting and organizational gchange
التحول الرقمي يمكن ان يحسن فاعلية الرقابة الداخلية من خلال تخفيف عدم تناسق المعلومات و خفض تكاليف الوكالة وان هذا التأثير مهم لشركات في مرحلة النمو و النضج . كما ان التحول الرقمي له تاثير اكثر اهمية على فاعلية الرقابة الداخلية في الشركات التكنولوجية الفائقة و شركات التصنيع .	تحليل بيانات شركات الصينية المدرجة في الفترة ما بين 2007 الى 2021	/	2023	DIGITAL Transformation life cycle and internal effectiveness Evidence from china

المصدر: من اعداد الطالبة

8- مايميز الدراسة عن باقي الدراسات :

قد لقد استعرضت الدراسات السابقة دور التحول الرقمي على نظام الرقابة الداخلية وادارة المخاطر .بينما انفردت دراستنا عن باقي الدراسات من خلال ادراك و تمحيص واقع التحول الرقمي على الرقابة الداخلية .

9- خطة الدراسة :

تم تجزئة الدراسة الى ثلاثة فصول رئيسية .حيث تحدث الفصل الاول عن الاطار النظري لدراسة من حيث المقدمة والاشكالية .الاهداف . الالهمية . الفرضيات . الدراسات السابقة في حين تناول الفصل الثاني الاطار النظري لدور التحول الرقمي في تعزيز نظام الرقابة الداخلية بالمؤسسة .وقد خصص الفصل الثالث الاطار التطبيقي لدراسة مع النتائج و التوصيات .

الفصل الثاني: الإطار النظري للدراصة

تمهيد

لقد أحدث التطور السريع في أنظمة وشبكات الاتصال ونظم المعلومات مساحة عريضة لتطور الأنظمة و المؤسسات سعيا منها إلى عصرنتها و تطويرها، إذ أطلقت العدد من الدول مبادرات في الرقمية مما ساعدتها على الانطلاق والخروج من نطاقها الجغرافي وإمكانياتها البشرية المحدودة ، والوصول بخدماتها للمواطنين والمستفيدين في أماكن تواجدهم في المدن والأرياف في وقت قياسي و بأقصى سرعة و في الوقت المناسب مما يترتب عليه فوائد كبيرة للاقتصاد الوطني الذي ينعكس بدوره بشكل رئيسي وإيجابي على تسهيل أعمال ومصالح المواطنين والوصول إلى المعلومة و مواكبة مختلف التغيرات و تماشيا مع النظام الرقمي العالمي لذلك فإن مفهوم الرقمية يعكس سعي المؤسسات إلى إعادة ابتكار نفسها لكي تؤدي مهامها بشكل فعال وهذا يوفر جميع الإمكانيات والمتطلبات للوصول إلى الرقمية.

1 - نشأة وتعريف الرقمنة

1.1- نشأة الرقمنة

لقد شهدت الرقمنة تطورات تاريخية في مختلف المجالات ومختلف المرافق والمؤسسات، لتسير بعض الأنشطة المكتبية بعد ادخال الحاسب الآلي فيها، في كل من الولايات المتحدة الامريكية والبريطانية، منذ الخمسينيات حسب هرتز من خلال النتائج المحققة لاختفاء السجلات البطاقية الورقية لتحل محلها السجلات الالكترونية والتي تسمح للمكتبات المشاركة في شبكات السجلات و تبادلها لتحل محلها السجلات الالكترونية وفي مجال الفهرسة التعاونية، و كذلك في الاعارات بين المكتبات حسب مشروع المكتبة الكونية مفاده توحيد الفهارس ونصوصها في كل المكتبات العالم من طرف القوى العظمى الغربية أو ما تعرف بمجموعة السبع في جويليا 1994.

بغرض جعل كل المصادر قابلة للبحث فيها باعتبارها فضاء للمعلومات و المعرفة في المكتبات، ليمتد بعدها الى اجتماعات عديدة بين القوى العظمى، لرقمنة المكتبات بتكثيف الربط_الرقمي بين مختلف المكتبات بنية توسيع المعرفة الى أوسع الحدود ، وجاءت بعد العديد من الاجتماعات بين هذه القوى، ومن اهمها اجتماع بروكسل سنة 1995 لدعم التنمية في المجال الاقتصادي والاجتماعي والعلمي والثقافي الذي تبنته الولايات المتحدة الامريكية (بن دادي هيشان وسيعادات عبد القادر معمر، 2021-2022، صفحة 11)، بتمويل من المؤسسة القومية للعلوم والوكالة الفضائية للنازا التابعة لوزارة الدفاع، يشمل هذا المشروع اقامة مكتبات رقمية تساهم في البحث العلمي لتعليم العالي بدعم من المؤسسات الفاعلة في الولايات المتحدة الامريكية. وانتقلت بعدها الى أوروبا بمشاريع مماثلة أطلق عليها اسم ذاكرة ميموريا، بمشاركة المكتبة الوطنية الفرنسية وأكسفورد تاسو ومعهد تولون للأبحاث العلمية والمؤسسات والمعلوماتية، أو ما يعرف بالتوجه نحو حفظ الانتاج الفكري الالكتروني لقطاعات نوعية وموضوعية، ليرتبط بعدها بمكتبات عديدة من الدول المتقدمة من خلال مشروعات عملاقة للمكتبات الرقمية.

2.1- تعريف الرقمنة

لرقمنة عدة تعاريف فهي كثيرة ومتعددة ويمكن تعريفها كالتالي:

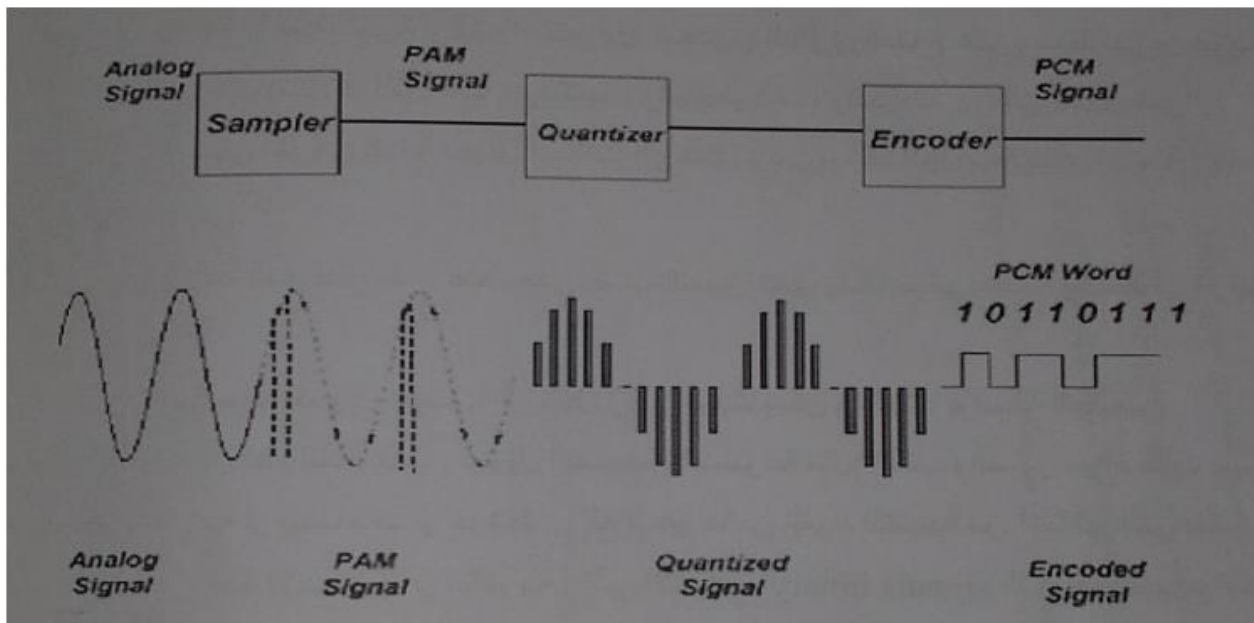
الرقمنة هي كل عملية تسمح بترميز والأصوات وتحويل الصور والنصوص إلى لغة الحاسوب، وتتم بالنسبة للوثائق الورقية عن طريق التصوير الضوئي، ثم تحول إلى الحاسب الذي يحفظ هذه المعلومة على مستوى القرص الصلب فتصبح مرمزة في لغة الحاسب، ويتم استرجاعها وعرضها على شاشة الكمبيوتر (كتاب تحدي الرقمنة باللغة العربية، أعمال ندوة وطنية، الجزء الثاني، إعداد المجلس الأعلى للغة العربية، الصفحات 31-32).

الرقمنة هي عملية تحويل مصادر المعلومات من شكلها التقليدي إلى الشكل الرقمي، ويتم هذا الاجراء بهدف توفير أكبر قدر من مصادر المعلومات المناسبة للمستفيدين، وهي تساهم في حفظ مصادر المعلومات لمدة أطول وكذلك إيصالها إلى أكبر قدر ممكن من المستفيدين في العالم (كريش نيل وحرفوش مداني، 2022، صفحة 06).

وفي نظر تيري كاني على انها عملية تحويل مصادر المعلومات على اختلاف اشكالها وكتب والدوريات والتسجيلات الصوتية وغيرها الى شكل مقروء بواسطة تقنيات الحاسبات الالية عبر النظام الثنائي والذي يعتبر وحدة المعلومات الاساسية لنظام المعلومات يستند الى الحاسبات الآلية، وتحويل المعلومات الى مجموعة من الارقام الثنائية، ويمكن ان يطلق عليها الرقمنة ويتم القيام بهذه العملية بفضل الاستناد إلى مجموعة من التقنيات والاجهزة المتخصصة (فوزية صدقي، ، صفحة 39). يعرف سعيد يقطين الترقيم التناظري النمط (Numerisation) بأنه "عملية نقل أي صنف من الوثائق من (أي الورقي) إلى النمط الرقمي، وبذلك يصبح النص والصورة الثابتة أو المتحركة والصوت أو الملف مشفرا إلى أرقام لأن هذا التحويل هو الذي يسمح للوثيقة أيا كان نوعها بأن تصبح قابلة للإستقبال والإستعمال بواسطة الأجهزة المعلوماتية، وهنا يتضح أن ترقيم النص هو عملية تحويل النص المكتوب المطبوع أو المخطوط من صيغته الورقية إلى صيغته الرقمية ليصبح قابلا للمعاينة على شاشة الحاسوب (أحمد فرج أحمد، 2009، صفحة 11).

يمكن استخلاص أن المفاهيم السابقة تتشارك في أن عملية الرقمنة لا تعني فقط الحصول على مجموعات من النصوص الالكترونية وإدارتها، ولكن تتعلق في الأساس بتحويل مصدر المعلومات المتاح في شكل ورقي أو على وسيط تخزين تقليدي إلى شكل الكتروني، وبالتالي يصبح النص التقليدي نصا مرقما يمكن الاطلاع عليه من خلال تقنيات الحاسبة الآلية (صباح شارف ومروى كشرود، السنة الجامعية: 2020/2019، ص 10):

الشكل رقم 2: تحويل الإشارات التناظرية إلى رقمي



المصدر : مذكرة ماستر بعنوان دور الرقمنة في عصنة الادارة الجزائرية -قطاع العدالة نموذجاً-

3.1- أهداف الرقمنة

للقمنة أهداف لا تعد ولا تحصى ونذكر منها:

الحفظ: إن الوسائط الرقمية تعد أقل عرضة للتلف والضرر مقارنة مع الوسائط الورقية التي تتعرض لمخاطر عدة كالتلف.

التخزين: فالقرص المضغوط يمكنه تخزين آلاف الصفحات، فالرقمنة توفر علينا الكثير من المساحات.

الاقتسام: من خلال شبكة الانترنت سمحت الرقمنة بالاطلاع على نفس الوثيقة من قبل مئات أو آلاف الأشخاص في نفس الوقت.

سرعة الاسترجاع وسهولة الاستخدام: عندما تحول الوثائق إلى الشكل الرقمي يمكن استرجاعها بسرعة، إضافة إلى أهداف أخرى تتمثل في توصيل المعلومات للمستخدم دون التدخل البشري، إلى جانب الربح المادي من خلال بيع المنتج لرقمي (فوزية صدقي، دور الرقمنة في تحسين الخدمة العمومية بالجزائر، صفحة 39).

4.1- أنواع الرقمنة

لرقمنة ثلاث أنواع وهي كالتالي:

الرقمنة في شكل صورة: وهي من أنواع الرقمنة الأكثر استعمالا بالرغم انها تحتل مساحة كبيرة من التخزين، ولها اهمية كبيرة في مجال الكتب والمخطوطات القديمة وخاصة للباحثين والمختصين بدراسة القيم الفنية وليست النصية، والصورة وتتكون من عدة نقاط تدعى بيكسال وكل بيكسال يمكن ترميزه بـ:

1 بايت للصورة باللون الأسود والأبيض.

8 بايت للصورة في مستوى رمادي.

24 بايت لصورة الملونة.

الرقمنة في شكل نص: هذا النوع يتيح الفرصة للبحث داخل النص، فهو يسمح بالتعامل مباشرة مع الوثيقة الالكترونية على أنها نص.

الرقمنة في الشكل اتجاهي: هي عبارة عن تقنية تعتمد العرض باستعمال تقنيات رياضية، وهي تستعمل خاصة في مجال الرسوم بمساعدة الحاسب الآلي، والتحول من الشكل الورقي الى الشكل الاتجاهي عملية طويلة ومكلفة.

يوجد حاليا شكل لتقديم الاتجاهي وهو بدياف

تقنية- البدياف: طورته شركة ادوب عام 1993 تهدف الى نشر وتبادل المعلومات المقروءة اليكترونيا بشكل يحفظ للمدة التي يتم تبادلها الجوانب التالية:

- **الدقة**: حيث تحفظ هذه التقنية تنسيق الصفحة الذي وضعه مصمم الوثيقة.

- **الحجم**: ملفات البدياف صغيرة الحجم، وذلك يساعد على نقلها بسرعة عبر الإنترنت.

- التوافقية: يمكن قراءة ملفات البدياف باستخدام برنامج ومهما كان نظام التشغيل
- جودة العرض والطباعة: ملفات البدياف تحفظ اعلی جودة عند قراءة الشاشة، كما تسمح بتكبير اجزاء من الصفحة دون تأثر الحروف ودون تشوه لصفحة (بوجردة سعيد وحنيش لحسن، 2022/2021، الصفحات 14-16).

5.1- أهمية الرقمنة

لرقمنة اهمية كبيرة وبالغة في مختلف الجوانب الرقمنة الإدارية وتعميمها في القطاعات اصبحت ضرورة لا مناص منها وسيكون لها أثر ايجابي على حياة المواطن وعلى مساوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد لاسيما في ظل التطورات التكنولوجية الهائلة والسريعة التي يشهدها العالم كما ان هذا التوجه بات ضروري لتهيئة الظروف لبناء إدارة جزائرية قوية اصبحت الرقمنة مبادرة لها قيمة متزايدة لمؤسسات المعلومات على اختلاف أنواعها كما انها تتمتع بأهمية كبيرة بين اوساط اختصاصي المعلومات حيث يستلزم تشييد ادارة رقمية تكون محتوياتها من مصادر المعلومات متاحة في شكل الكتروني وهناك الكثير من المبادرات التي تدور حول مفهوم الطريق السريع للمعلومات والتي اعطت الدافع لتحويل الكثير من مصادر المعلومات من الشكل التقليدي إلى مجموعات متاحة في وسائط رقمية حديثة . لقد أدت التقنيات الرقمية إلى اتساع كبير في قاعدة المعلومات، وصناعة سلع معلوماتية، وكان لها دور في تسهيل البحث عن المعلومات والمقارنة بينها وتبادلها، واسهم في زيادة مستويات التنظيم والتعاون بين الجهات الاقتصادية الفاعلة، وهو ما أثر على كيفية عمل الشركات وكيفية بحث الناس عن الفرص، وتفاعل المواطنون مع حكوماتهم، ويمكن لتقنيات الرقمنة أن تجعل عملية التنمية أكثر احتواء وكفاءة وإبداع، وذلك من خلال تذليل العوائق امام الحصول على المعلومات وتعزيز عوامل الإنتاج، وإحداث تغييرات في المنتجات (دندن جمال الدين، العدد 2023، صفحة 59).

إنَّ امكانية الرقمنة كاداة لتنمية والتطوير هو نتيجة لقدرتها على التأثير في كل مجال من مجالات الحياة في دولة ما، مثل التخفيف من حدة الفقر، والارتقاء بجودة أفضل التعليم

والخدمات الصحية وتقديم أفضل للخدمات الحكومية، وتقديم أفضل الأنشطة الاقتصادية، وتسهيل متطلبات الحياة اليومية للمواطنين، ولذا فمن الضروري وضع إستراتيجية من شأنها ان تجعل التطورات التكنولوجية متاحة للجميع.

6.1- خصائص الرقمنة

تتميز الرقمنة عن غيرها من التكنولوجيات الأخرى بالخصائص التالية (محمد سمير أحمد، 2009، صفحة 73):

- ❖ **تقليص الوقت:** فالتكنولوجيا تجعل كل الأماكن الالكترونية _متجاورة.
- ❖ **تقليص المكان:** تتيح وسائل التخزين التي تستوعب حجما هائلا من المعلومات المخزنة والتي يمكن الوصول إليها ببسر وسهولة.
- ❖ **اقتسام المهام الفكرية مع الآلة:** نتيجة حدوث التفاعل والحوار بين الباحث ونظام الذكاء الصناعي، مما يجعل تكنولوجيا المعلومات تساهم في تطوير المعرفة وتقوية فرصة تكوين المستخدمين من اجل الشمولية والتحكم في عملية الإنتاج.
- ❖ **تكوين شبكات الاتصال:** تتوحد مجموعة التجهيزات المستندة على تكنولوجيا المعلومات من أجل تشكيل شبكات الاتصال، وهذا ما يزيد من تدفق المعلومات بين المستعملين والصناعيين وكذا منتجي الآلات ويسمح بتبادل المعلومات مع بقية الأنشطة الأخرى.
- ❖ **التفاعلية:** أي أن المستعمل لهذه التكنولوجيا يمكن أن يكون مستقبل ومرسل في نفس الوقت المشاركين في عملية الاتصال يستطيعون تبادل الأدوار وهو ما يسمح بخلق نوع من التفاعل بين الأنشطة.
- ❖ **اللاتزامنية:** وتعني إمكانية استقبال الرسالة في اي وقت يناسب المستخدم، فالمشاركين غير مطالبين باستخدام النظام في نفس الوقت. اللامركزية: وهي خاصية تسمح باستقلالية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الانترنت مثلا تتمتع

باستمرارية عملها في كل الأحوال، فلا يمكن لأي جهة أن تعطل الانترنت.

❖ **قابلية التوصيل:** وتعني إمكانية الربط بين الأجهزة الاتصالية المتنوعة الصنع، أي بغض النظر عن الشركة أو البلد الذي تم فيه الصنع، على مستوى العالم بأكمله قابلية.

❖ **التحرك والحركية:** أي انه يمكن للمستخدم أن يستفيد من خدماتها أثناء تنقلاته، أي من أي مكان عن طريق وسائل اتصال كثيرة من الحاسب الآلي النقال، الهاتف النقال... الخ.

❖ **قابلية التحويل:** وهي إمكانية نقل المعلومات من وسيط إلى آخر كتحويل الرسالة المسموعة إلى رسالة مطبوعة أو مقروءة.

7.1- متطلبات الرقمنة

من بين متطلبات الرقمنة ما يلي (مسفرة بنت دخيل الله الخثعمي، 2011، الصفحات 26-27):

أولاً: القوى البشرية المؤهلة: إن عملية الرقمنة لا تتم بجهود فردية وإنما تحتاج إلى تكاتف الكثير من الجهود من مختلف الأشخاص المسؤولين داخل مؤسسات المعلومات وكذا موظفي مختلف الأقسام داخل المؤسسات، وكلما كان الموظفون داخل المؤسسة التي تقوم بعملية الرقمنة مؤهلين ويمتلكون مهارات وكفاءات عالية كان ذلك عاملاً مساعداً في إتمام مشاريع الرقمنة بجودة عالية.

ثانياً- الموارد المالية: إن مشروعات الرقمنة تحتاج مورد مالياً لشراء المعدات الرقمية اللازمة لعملية الرقمنة وصيانة هذه المعدات وجميع ما يتطلبه مشروع الرقمنة.

ثالثاً - المعدات والأجهزة: من البديهي جداً أن يكون من أهم المتطلبات الأساسية لمشروعات الرقمنة هي المعدات والأجهزة اللازمة للقيام بعملية الرقمنة، ومن هذه المعدات والأجهزة ما يلي:

* **الماسحات الضوئية:** يعتبر جهاز الماسح الضوئي أو المرقمن (جهاز التصوير الرقمي) هو الأساس في عملية الرقمنة وهو أحد المعدات الملحقة بالحاسوب، إذ يقوم بفحص مختلف أنواع المعلومات المكتوبة والمطبوعة والمصورة والمخطوطة في الوثيقة وإدخالها إلى ذاكرة الحاسوب، أوفي وسائط الكترونية أخرى، وذلك عن طريق استخدام برنامج خاص بالتعرف إلى الخطوط ويعرف ببرنامج التعرف الضوئي إلى الحروف OCR والماسحات الضوئية أنواع منها اليدوية، والمتحركة، والقياسية، ومنها الخاصة بالميكرو فيلم وأخرى خاصة بالكتب، وفي كل هذه الأنواع هناك الماسحات الضوئية أحادية اللون والملونة.

* **الحاسبات الآلية:** لا يمكن أن تتم عملية الرقمنة بدون وجود أجهزة حاسب آلي ذات مواصفات ملائمة لعملية الرقمنة، ويتوقف نوع الحاسبات الآلية المطلوب شراؤها على المهام المطلوب إنجازها باستخدام تلك الحاسبات، ومن المهم جدا أن تكون الحاسبات الآلية التي يتم إستخدامها في عملية الرقمنة ذات مواصفات وامكانيات حديثة وعالية.

* البرمجيات تحتاج عملية الرقمنة لبعض البرمجيات المهمة التي ينبغي توفرها وإستخدامها حتى تتم عملية الرقمنة.

* برمجة HTML وهي البرمجة التي تسمح بتحرير وكتابة أكواد HTML.

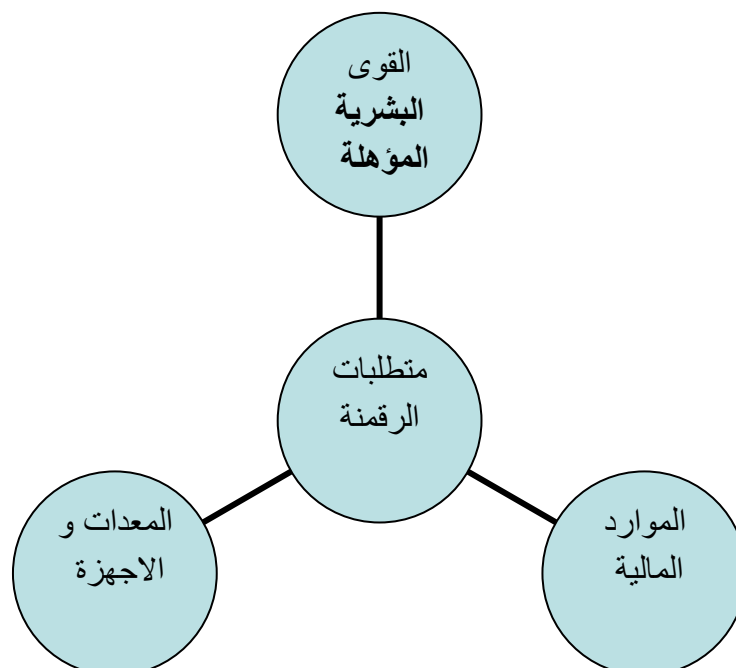
* برمجة XML وتعمل هذه البرمجة بطريقة تشبه الطريقة التي تعمل بها برمجة HTML وتساعد خلال عمليات الترميز.

* **البرمجيات الخاصة بمعالجة النصوص والكلمات:** وهذه البرمجيات تسمح بإنشاء النصوص وصياغته وتحريره.

* **برمجيات التعرف الضوئي للحروف:** وهي التي تستخدم عند تحويل الصور إلى نصوص.

* **برمجيات نقل الملفات:** وهي التي تستخدم تحميل الملفات والمشروع على الانترنت للعرض.

يوضح الشكل رقم 3: متطلبات الاساسية لرقمنة و هو كتالي :



المصدر: من اعداد الطالبة

8.1- تحديات عملية الرقمنة

على الرغم من أهمية عملية الرقمنة والمميزات التي تمنحها عادة ما تصطدم بكثير من التحديات سواء كانت تحديات مالية خاصة بالميزانية والإعتمادات المخصصة أو بالوسائل الفنية المتعلقة أفضل بتبني المقاييس وأشكال ملفات مصادر المعلومات الناتجة عن الرقمنة أو القضايا المرتبطة بالبنية التقنية لمشروع الرقمنة والإتفاقيات الخاصة بتخطي الإشكاليات المرتبطة بحقوق المؤلفين والناشرين.

وتعتبر هذه التحديات جوهرية ولها تأثيرها المباشر في إعداد سياسة رقمنة مصادر المعلومات وتبني معايير إختيار مصادر المعلومات التي يتم رقمنتها وأساليب حفظها

وإخترانها، وبناءا عليه نستعرض في الفقرات التالية أبرز هذه الإشكاليات (مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، 2021، الصفحات 09-10):

أولا - إشكالية حقوق الملكية الفكرية ترتبط هذه الإشكالية بالمسائل المتعلقة بحماية حقوق الناشرين والحقوق الفكرية للمؤلفين، وحتى يمكن أن تتفادى المكتبات الدخول في منازعات قضائية لجأت في البداية إلى قصر عمليات الرقمنة على مصادر المعلومات التي لا تخضع لحقوق المؤلفين والناشرين وهي عامة تمثل مجموعات المصادر المتعلقة بالتراث الثقافي والقومي (سباعي مفيدة وبن لوصيف سميحة، السنة الجامعية: 2020-2021، الصفحات 13-14).

ثانيا - إشكاليات مادية: تؤدي الإمكانيات المادية دورا بارزا في تبني إستراتيجية عامة للرقمنة، حيث تفرض بعض الشروط والمقيدات الواجب أخذها في الاعتبار خاصة فيما يرتبط بالإمكانيات المادية والتجهيزات التقنية والفنية والبرمجيات المراد الحصول عليها.

ثالثا - إشكاليات تقنية وفنية ترتبط التحديات التقنية في المقام الأول بالتجهيزات المادية والبرمجيات وجميع المكونات التي لا غنى عنها من أجل تنظيم مصادر المعلومات الإلكترونية وحفظها وإسترجاعها. وتتمثل الإشكالية الرئيسية في قضية التقادم السريع لتقنيات المعلومات حيث أنها تتطور وبشكل سريع ودون توقف، الأمر الذي تكتنفه صعوبة الإطلاع على المعلومات المسجلة على وسائط تخزين متقدمة فعلى سبيل المثال لا تحتوي غالبية الحاسبات الآلية من الجيل الحديث على مشغل الأقراص المرنة نظرا لضعف الطاقة التخزينية للأقراص المرنة وتعرضها للتلف السريع، وبالرغم من ذلك فإن التقنيات الحديثة لن تتوفر لها القدرة على عرض مصادر المعلومات المختزنة داخل مثل هذه الوسائط.

9.1 - واقع تطبيق الرقمنة

إن موجة التغير في مجال تقديم وإيصال المعلومات قد دفعت بجميع الحكومات للتحويل نحو الإدارة الرقمية لذلك نجد هناك عدة تطورات دفعة باتجاه اعتماد الإدارة الرقمية منها ما يتعلق بالمسؤولين الحكوميين الذين يقومون بتطوير طرق جديدة لتطوير العمل

الحكومي، ولزيادة الكفاءة في توصيل الخدمات وأحيانا استجابة لضغوط المواطنين أو قطاع الأعمال أو لأطراف أخرى لها علاقة بالعمل الحكومي.

وإننا نجد في كل دولة هناك دوافع تظهر في الواقع تدعو إلى التحول إلى الإدارة الرقمية على حساب دوافع أخرى، حسب وضع هذه الدولة الاقتصادي والسياسي وأهم هذه الدوافع نجد ما يلي (مار بوحوش، 2006، صفحة 182):

○ تسارع التقدم التكنولوجي والثروة المعرفية المرتبطة به: إن توظيف التكنولوجيا

الحديثة لصالح المجتمع وتمكينه من الحصول على فوائد كثيرة تتمثل في تحسين أداء المؤسسات وإتاحة لها الفرص للاستثمار في قطاع التكنولوجيا لتسهيل الحياة والاستفادة من المزايا التقنية المتوفرة على المستوى الدولي.

○ توجهات العولمة نحو تقوية الروابط الإنسانية: حيث اعتبرت دافعا للعديد من الدول

لتحسين خدماتها لترتقي للمستويات العليا للحصول على شهادة الجودة العالمية لخدماتها من ناحية، ولإرضاء المواطن من ناحية أخرى، بعد أن أصبح أمامه معيارا عالميا يستطيع من خلاله مقارنة ما تقدمه دولته من خدمات محلية بما تقدمه من الدول المتقدمة من خدمات راقية لمواطنيها.

○ التحولات الديمقراطية: وما رافقها من إصلاحات إدارية مطلوبة من كل دولة ترغب

في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية أو تلبية مطالب جمعيات حقوق الإنسان المحلية والدولية.

إن تغير الأوضاع الدولية فرض واقع أجبر الجميع على الدخول فيها، والذي لا

يستطيع المواكبة سوف يعيش في عزلة دائمة وذلك يعني تضرر الدولة ومواطنيها.

○ تزايد الضغط الشعبي على الحكومات وتطلعات المواطنين: للحصول على خدمات

أفضل وأسرع وأسهل في الوصول إلى المعلومات، وقد تدعم هذا الوعي الشعبي بشعور كل مواطن بحقه في الوصول إلى المعلومات ومعرفة آليات اتخاذ القرار

السياسي.

○ **حاجة الموظفين الحكوميين للدعم النوعي:** من خلال قاعدة معلومات صلبة ونظام عمل متطور وحديث.

○ **وجود ضغوط شعبية على القيادة السياسية:** في كل بلد لتمكين المواطن من المشاركة في النقاش وإبداء آرائهم في القضايا التي تهمهم، ومطالبتهم بخلق منظومة اتصال مفتوحة وأثر شفافية.

○ **الكفاءة في تقديم الخدمات العامة:** فالكفاءة تأخذ عدة أشكال منها تخفيض الأخطاء، وتحسين الدخل وأيضاً تخفيض التكاليف والتقليل من البيروقراطية من خلال إعادة هندسة الإجراءات، وهذا يؤدي إلى تقليل الوقت المحدد لتحقيق الأهداف وإعطاء الفرصة للموظفين للحصول على مهارات جديدة وتطوير أنفسهم (مار بوحوش، 2006، صفحة 182).

○ **التسويق:** ويشمل التعرف على أفضل الطرق للتعامل مع الأفراد والقطاع الخاص، وتنمية الإحساس لدى المواطنين بأهمية تمركز اهتمام الحكومة حوله وبالتالي أهميته كمواطن له حقوق كما له واجبات.

○ **تقديم خدمات جديدة ومتطورة:** إن تقديم الخدمات بصورة أفضل هي من الدوافع الرئيسية للإدارة الرقمية، وتركز على تحسين خبرات الأفراد في التعامل مع الحكومة عند تقديمهم للطلبات أو الحصول على خدمات، ويمكن تحسين هذه الخدمات من خلال الكفاءة كما ذكرنا وتشديد المراقبة وإجراءات أفضل من خلال استخدام التقنيات التي تحسن من نوعية الخدمة.

○ **اللامركزية:** هو هدف تسعى إليه الدول ذات المساحة الجغرافية الكبيرة، مع وجود تجانس في نوعية الأفراد أنه من الصعب على الحكومة الإلكترونية التأثير على المنظمات مع الكبرى التي اعتمدت على البيروقراطية من فترة طويلة (Murru،

.MariaElena, 11 April 2003, p. 25)

- **السيطرة الإدارية:** إن التقنية المستخدمة في مشروع الإدارة الرقمية الإلكترونية تساعد على مضاعفة الرقابة الإدارية المستمرة والمباشرة، وتوقع الخلل، وتتبع معاملات المواطنين، والتقليل من البيروقراطية، ويمنع احتكار الحكومة لصالح فئة معينة، وهذا ما يحقق تطوراً اقتصادياً أسرع، واستقراراً أكبر.
- **طلب المواطنين** وخاصة لدى جيل الشباب الذي تعود على استخدام التكنولوجيا الحديثة والتي أصبحت جزءاً مهماً من روتين حياتهم.
- **زيادة مساهمة المواطنين:** يطالب المدافعون عن الإدارة الرقمية بزيادة مساهمة المواطنين في الحكومة، حتى تعطيتهم شعوراً بالمشاركة في اتخاذ القرار، أما من جانب الحكومة فيمكنها الاتصال مع المناطق النائية والأقليات وإرسال واستقبال المعلومات، وأيضاً فتح المجال لعمل لقاءات بين المواطنين من أجل توفير الفرص للأشخاص الذين لديهم نفس الاهتمامات والآراء وتبعد بينهما المسافات.
- **الشفافية:** إن دعم الشفافية مرتبط بالفساد الحكومي، ويزيد من تعقيدات الإجراءات الروتينية، ويجعل من الديمقراطية هدفاً مستحيلاً، ويزيد من حالات التشاؤم لدى المواطنين، ويقلل من المساعدات الخارجية للدول، فالإدارة الرقمية تقلل من الرشاوى وتزيد من الشفافية السياسية، وتزيد من ثقة المواطنين بها.
- **التنمية الاقتصادية:** لها علاقة مباشرة بالشفافية، فالدول التي تتطلع إلى التطوير الاقتصادي يكون لديها دافع قوي للإتجاه نحو مشروع الإدارة الرقمية، وخاصة إذا كانت تتطلع إلى جذب الاستثمارات الأجنبية، وتحسين صورتها أمام المستثمرين، فالإدارة الإلكترونية تحسن البيئة التحتية لتقديم الخدمات، وهذا جانب من جوانب التزامها بإجراء تغييرات للدخول إلى اقتصاد المعرفة.

خلاصة:

تشكل الرقمنة لغة العصر وأداته، كما انها أصبحت من اكثر التقنيات استخداما حيث انها سيطرت على مجالات الحياة بما فيها حياتنا و اعمالنا وحنى تصرفاتنا لقد جعلت العالم بمثابة قرية صغيرة غزت كل القطاعات بما فيها القطاع الاقتصادي فقد ضحت تستخدم في كل المؤسسات و لا يمكن الاستغناء عنها.

تمهيد:

تعتمد المؤسسات الاقتصادية على نظام داخلي يسمى بنظام الرقابة الداخلية و الذي يمكن تعريفه على انه مجموعة السياسات و الأنظمة لتحقيق المؤسسة لأهدافها و تم ربطه بالرقمة أي كل ما هو الكتروني و حاسوبي لتسهيل من عملية القيام به.

2-1- نشأة وتعريف نظام الرقابة الداخلية

1.1- نبذة تاريخية عن نظام الرقابة الداخلية

ان نظام الرقابة الداخلية مر بعدد المراحل وهي كالتالي:

المرحلة الأولى: كان الشكل السائد للمشروعات هو المنشأة الفردية، وإهتمام المنشأة بحماية النقدية من السرقة والاختلاس، امتدت هذه الوسائل لتشمل بعض الأصول الأخرى من أهمها المخزون، حيث تم تعريف نظام الرقابة الداخلية من طرف المعهد الأمريكي للمحاسبين سنة 1936 على انه مجموعة من الوسائل تتبناها المنشأة لحماية النقدية والأصول الأخرى وكذلك لضمان الدقة الحسابية للعمليات المثبتة بالدفاتير، حيث أطلق المحاسبون على الرقابة الداخلية اصطلاح الضبط الداخلي (مقدم خالد، 2016/2015، الصفحات 13-14).

المرحلة الثانية: توسع حجم المنشأة وبالتالي عملياتها وتبعاً لذلك تطور تعريف الرقابة الداخلية ليشمل مجموعة الوسائل والإجراءات التي تساعد على تقليل احتمالات الأخطاء والغش بالإضافة الى حماية النقدية والأصول الأخرى.

في هذه المرحلة ركز تعريف نظام الرقابة الداخلية على الوسائل والإجراءات التي تهدف إلى تقليل احتمالات الغش والاختفاء بالإضافة الى حماية أصول المؤسسة.

المرحلة الثالثة: زاد الاهتمام بتحقيق كفاءة استخدام الموارد المتاحة للمنشأة حيث تم تعريفها الرقابة الداخلية 1949 وتشمل الرقابة الداخلية الخطة التنظيمية وجمع الطرق والمقاييس المتنافسة التي تتبناها المنشأة لحماية أصولها وفحص دقة البيانات المحاسبية ودرجة الاعتماد عليها والارتقاء بالكفاءة الانتاجية وتشجيع الالتزام بما تفضي به السياسات الإدارية المرسومة.

المرحلة الرابعة: في هذه المرحلة أصبح ينظر لنظام الرقابة الداخلية بمنظور شامل والذي يرى انه يشمل كامل النظم الجزئية حيث يعرف بمهج النظم وهذا باعتباره انه نظام شامل يتكون من مجموعة من الانظمة الجزئية والتي تصنف الى نوعين نظام الرقابة التنظيمي

ونظام الرقابة الإجرائي.

المرحلة الخامسة: أصبح ينظر للرقابة الداخلية على أساس الهدف منها حيث تم تصنيف أربعة أهداف تسعى الإدارة لتحقيقها وهذا وفق لتعريف كوسو حيث تمحور حوا الالتزام بالتشريعات والقوانين توفير معلومات مالية موثقة استغلال الموارد بكفاءة وحماية الأصول في هذه المرحلة اصبح يأخذ بعين الاعتبار اصحاب المصالح من خلال توفير معلومات موثقة لمستخدمي القوائم المالية واحترام القوانين والتعليمات سواء على مستوى المحيط الداخلي أو الخارجي للمؤسسة من جهة اخرى يسعى الى حماية اموال المساهمين واستغلالها بكفاءة.

المرحلة السادسة: مع تزايد مخاطر الأعمال والتوجهات التي شهدتها ممارسة الأعمال وتعقيدها أصبح مدخل إدارة المخاطر هو السائد كمنظور جديد لمدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية وقدرته على تحقيق الاهداف التي انشئت من اجلها المؤسسة.

2.1- تعريف نظام الرقابة الداخلية

عرفت الفدرالية الدولية للمحاسبة على أن نظام الرقابة الداخلية مكون من مجمل السياسات والإجراءات الموضوعية من طرف الإدارة من أجل تحقيق وفي حدود الأماكن تسير المحكم ونجاح لأنشطتها فهذه الإجراءات تعني احترام سياسات التسيير حماية الأصول وقاية حالات الغش والأخطاء واكتشافها صحة التسجيلات المحاسبية مع استخراج في الوقت المناسب المعلومات المالية موثوق فيها (حمقاني محمد حسان، 2014، صفحة 142).

كما تعرف الرقابة الداخلية على انها مراجعة الادارة لنفسها فيما اصدرت من قرارات متى استبان لها الفساد وهي ايضا اسلوب أو طريق هام للتأثير على سلوك الافراد وذلك اما باستخدامها كأداة لإنارة حوافزهم الذاتية واقناعهم بالهدف والمعايير المطلوب منهم تنفيذها ولاستعمالهم نحو التعاون مع الإدارة أو كأداة لتصيد الأخطاء وتوقيع الجزاءات أو مضاعفة الاعباء دون نقابل (فاتح بشير ادريس البشير، د.س، الصفحات 16-17).

كما ترى منظمة الخبراء المحاسبين والمحاسبين المعتمدين الفرنسية على أن نظام

الرقابة الداخلية هو مجموعة من الضمانات التي تساعد على التحكم في المؤسسة من أجل تحقيق الهدف المتعلق لضمان الحماية والابقاء على الأصول ونوعية المعلومات وتطبيق التعليمات المديرية وتحسين الأداء ويبرز ذلك بالتنظيم وتطبيق الطرق وإجراءات ونشاطات المؤسسة وبهدف الإبقاء على دوام العناصر سالفة الذكر (بن شيخة فطيمة زهرة، 2022). بالإضافة إلى أن كوسو عرفت الرقابة الداخلية على أنها جميع الوسائل والإجراءات التي تستخدمها المنشأة لحماية أصولها وموجوداتها والتأكد من صحة ودقة البيانات المحاسبية والاحصائية لرفع الكفاءة الإنتاجية في الشركة وتحقيق الفاعلية (محمد حامد مجيد السامرائي، 2016، صفحة 12).

3.1- خصائص الرقابة الداخلية

لرقابة الداخلية عدة خصائص نذكر منها (سماح طلحي، 2020، الصفحات 1370-1371):

- * خطة تنظيمية تكمل حسن يسر العمل وانتظامه وذلك بتقسيم العمل وتحديد الاختصاصات والمسؤوليات الوظيفية.
- * أن يتم مباشرة تحديد الاختصاصات والمسؤوليات في وضوح تام للقضاء على تداخل الاختصاصات وتضاربه.
- * وجود اجراءات تسجيلية مناسبة تتيح رقابة محاسبية فعالة الأصول والالتزامات وعلى الدخل والمصروفات.
- * وجود هيئة من العاملين على مستوى عال من الكفاءة.

4.1- أنواع الرقابة الداخلية

يتم تقسيم الرقابة الداخلية الى عدت انواع نذكر منها:

أولاً: الرقابة المحاسبية:

وتشمل الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق والإجراءات الهادفة إلى اختيار دقة

البيانات المحاسبية المنبثقة بدفاتير والحسابات ودرجة الاعتماد عليها ويضم هذا النوع وسائل متعددة منها اتباع نظام القيد المزدوج واستخدام حسابات المراقبة واتباع موازين المراجعة الدورية واتباع نظام المصادقات...إلخ.

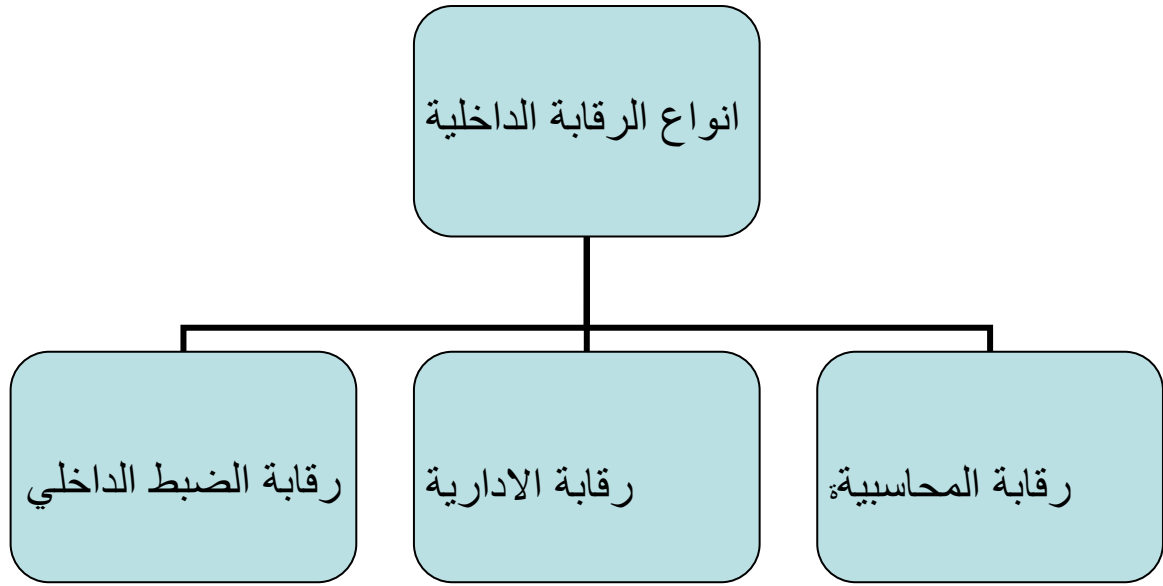
ثانيا الرقابة الإدارية:

تتمثل في الخريطة التنظيمية وكل الطرق والإجراءات التي تختص اساسا بالكفاية الانتاجية والالتزام بالسياسات الادارية الموضوعية وهذه الإدارات ترتبط عادة بالطريقة غير مباشرة بالنواحي المالية والسجلات المحاسبية ومن بين ما تشمل عليه هذه الرقابة دراسات الزمن والحركة واستخدام طرق التحليل الاحصائي وإعداد برامج تدريب العاملين ومراقبة الجودة (عبيدي ميساء، د.س، الصفحات 45-47).

ثالثا الرقابة الضبط الداخلي

ويهدف الى حماية الموجودات من السرقة والضياع أو التلف ويعتمد الضبط الداخلي على تقسيم العمل وتحديد الصلاحيات والاختصاصات وفصل الواجبات المتعارف عليها حيث يسير العمل وتنفيذ المعاملات بصورة تلقائية مستمرة مع مراعاة عدم اناطة عملية كاملة من بدايتها الى نهايتها لموظف واحد دون أن يراجع عمله من قبل موظف اخر ضمانا لسلامة سير العمل ولتدارك الاخطاء وتتأثر بيئة الضبط الداخلي بالهيكل التنظيمي للمنشأة والرقابة وإشراف الإداري والموظف في المنشأة.

الشكل التالي رقم 4: يلخص انواع الرقابة الداخلية :



المصدر :من اعداد الطالبة

5.1- أهمية وأهداف نظام الرقابة الداخلية

أولاً: أهمية نظام الرقابة الداخلية

❖ التخطيط:

يمثل التخطيط العنصر الرئيسي الاول من عناصر النشاط الإداري في المؤسسة ويتضمن تحديد الأهداف الرئيسية للمؤسسة بصفة عامة، وتحديد الأهداف الفرعية على مستوى الإدارات والأقسام المختلفة والتي تساهم في تحقيق أهداف المؤسسة الرئيسية.

❖ التنظيم:

ويتضمن التنظيم إعداد وتصميم الهيكل التنظيمي للمؤسسة، وتحديد المسؤوليات والسلطات المختلفة بالنسبة لكل مستوى إداري داخل المؤسسة، بالإضافة إلى تنظيم الأعمال والأنشطة المختلفة في المؤسسة.

❖ التوجيه:

ويهدف إلى وضع وتحديد التعليمات المختلفة واللوائح المنظمة للأعمال مع إبلاغها لجميع العاملين في المؤسسة، إرشاد العاملين أول بأول بما يحقق الأهداف الرئيسية والفرعية

لأنشطة أعمال المؤسسة بطريقة سليمة وفعالة.

❖ الإشراف

ويدخل في نطاقه المتابعة والإشراف على أداء الأعمال والمهام بهدف إسداء النصائح ووضع التوجيهات اللازمة لمنع تكرار الانحرافات أو الأخطاء (أحمد دراية، 2017-2018، الصفحات 53-54).

❖ الرقابة والتقييم

ويتضمن رقابة أداء العاملين وتقييم أداء المستويات الإدارية المختلفة، بالإضافة إلى فحص الأعمال والمهام وتقييم النتائج وإعداد التقارير عنها.

ثانياً: أهداف الرقابة الداخلية

لنظام الرقابة الداخلية غايات وأهداف عديدة فهي تعمل على مساعدة إدارة المؤسسة على تحقيق الرقابة الفعالة على جميع عمليات المؤسسة وضمان من أن القرارات المتخذة من طرفها تم تطبيقها بالشكل الصحيح والسليم، كما يسعى إلى تحقيق مايلي:

- * يوفر النظام الحماية الكافية لموجودات وممتلكات المؤسسة المختلفة عن طريق فرض الحماية المادية والمحاسبية لجميع عناصر الأصول من الاستغلال غير المشروع وسوء الاستخدام أو الضياع أو الاختلاس سواء كان بسوء أو حسن نية.
- * زيادة الثقة بالبيانات المحاسبية حتى يمكن الاعتماد عليها في رسم السياسات واتخاذ القرارات الإدارية (أحمد دراية، 2017-2018، الصفحات 53-54).

بالإضافة إلى:

❖ حماية الأصول: يعتبر هذا الهدف التقليدي للرقابة الداخلية، وهو مرتبط بالحفاظ

على الثروة المتمثلة في حجم الأصول المسيطر عليها والتي هي تحت تصرف الإدارة؛ يتم تحقيق هذا الهدف من خلال وضع إجراءات تحافظ على الملكية وتمنع من نقلها أو التنازل عليها بطريقة غير شرعية أو تضر بمصلحة المساهمين.

❖ استغلال الموارد بكفاءة: إن حماية الأصول دون استغلالها بكفاءة وفعالية لا

يحقق للمساهمين قيمة مضافة؛ فباعتبار أن المؤسسة مجموعة من الموارد الطبيعية والمادية والبشرية ينبغي استغلالها بطريقة مثلى من خلال توفير إجراءات وقواعد تهدف للاستفادة من هذه الموارد بالكمية والوقت المناسب من أجل تحقيق أكبر مردودية.

❖ **الالتزام بالتشريعات والقوانين:** تنشط كل المؤسسات في إطار قانوني معين يتحدد على أساس طبيعة وحجم نشاطها حيث إن عدم الالتزام أو التأقلم مع هذه القوانين قد يشكل تهديد لبقاء المؤسسة؛ من جهة أخرى تسيير الأعمال والمهام داخل المؤسسات يعتمد بشكل أساسي على إصدار التعليمات والقواعد والتي ينبغي الالتزام وتطبيقها كما ينبغي أن تكون التعليمات والقواعد سليمة وقابلة لتطبيق بأقل التكلفة؛ لهذا الغرض يسعى نظام الرقابة الداخلية للتقليل من مخاطر القوانين وسوء تطبيق التعليمات مما يؤثر على إستغلال المورد وحماية الأصول؛

❖ **توفير معلومات وتقارير مالية ذات مصداقية:** تعتبر عملية إصدار التقارير في المؤسسة عملية مستمرة وهذا باختلاف أنواع ودورية هذه التقارير والغرض منها، حيث أن توفيرها في الوقت المناسب وبالمحتوى المعلوماتي المطلوب عامل مهم من أجل استمرار المؤسسة وعلى هذا الأساس يعمل نظام الرقابة الداخلية على توفير تقارير لمختلف المستويات الإدارية وحول مختلف الأنشطة والأحداث في المؤسسة وهذا من أجل الاستفادة منها في تحقيق أهداف المؤسسة؛

❖ **إدارة المخاطر:** تعتبر عملية التسيير إدارة يومية للمخاطر، حيث أن قدرة نظام الرقابة الداخلية على تسيير المخاطر الداخلية والخارجية مؤشر مهم من أجل تحقيق أهداف المؤسسة (مقدم خالد، 2016/2015، الصفحات 13-14).

6.1- مكونات ومقومات الرقابة الداخلية

أولاً: مكونات الرقابة الداخلية

لقد صنفت الرقابة الداخلية وفق COSO

1.6.1 - بيئة الرقابة

تعد بيئة الرقابة مؤشرا قويا على وجود نظام رقابة فعال، فوجود اقسام التدقيق الداخلي وأنظمة الحاسبة الجيدة وما يرافقها من اهتمام كاف من قبل الإدارة بتقارير هذه الاقسام عن التجاوزات والاختلاسات، إذ تتخذ الاجراءات المناسبة لمعالجة الخلل والتجاوزات، وقد اعطى تقرير لجنة اهمية كبيرة لبيئة الرقابة الداخلية باعتبارها الاساس الذي تبنى عليه بقية الرقابة الداخلية، وتشمل بيئة الرقابة الداخلية العناصر التالية:

النزاهة والقيم الاخلاقية واتجاهات الادارة

وتعتبر من العناصر الأساسية لبيئة الرقابة التي تؤثر في سلوك الأفراد العاملين بالمؤسسة فالنزاهة والقيم الاخلاقية تساعدان على تقليل المخالفات والملاحظات داخل المؤسسة، فالإدارة مطالبة بإيجاد قيم اخلاقية تدفع الآخرين على الالتزام بسياساتها الدائنة على انجاز ومنع التصرفات غير القانونية وغير الاخلاقية وكل ما بشأنه التأثير على معاملات المؤسسة وتفعيل سلوكيات وممارستها عمل نمطية مقبولة.

2.6.1 - الالتزام بالكفاءة

يتحقق ذلك من خلال وجود مستويات الأداء داخل المؤسسة مع ضمان الالتزام بها وهذا يتطلب رسم سياساتها وإستراتيجياتها وعقد دورات تدريبية لتهيئة نوارد بشرية ذات كفاءة عالية وتزويدها بالمهارات والمعرفة الإلزامية لإنجاز الاعمال التي تحددها مهمات الوظيفة.

3.6.1 - دور ومشاركة مجلس الادارة او لجنة المراجعة

وهذه اللجنة تتكون من المديرين أو أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين ومن مهام هذه اللجنة:

- ✓ متابعة أنشطة الادارة وفحصها.
- ✓ تفويض الإدارة بمسؤولية الرقابة الداخلية.
- ✓ تقليل احتمال أن تقوم الادارة بتجاهل الضوابط الموجودة.

4.6.1 - فلسفة الإدارة ونمط التشغيل

إذ أنَّ فلسفة الإدارة ونمطها التشغيلي تمثل مؤشرا على مدى الاهتمام بإيجاد بيئة رقابية فعالة. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال نظرتها إلى ضرورة الدقة والعدالة في القوائم المالية، وكذلك اعتمادها على تطبيق الإجراءات والتعليمات الصادرة من الجهات الرقابية.

5.6.1 - الهيكل التنظيمي

ان الهيكل التنظيمي يوفر للجهة الرقابية الإطار الذي يتم من خلاله وتخطيط وتنفيذ ومراقبة ومراجعة انشطتها لتحقيق الاهداف المرجوة، ولتحقيق هذه الاهداف يجب اعتماد هيكل تنظيمي واضح ومفهوم ومرن وشامل بشكل يعطي كافة احتياجات المنظمة وقادر على مواكبة التطورات المستقبلية ويتضمن الخطوط الرئيسية للصلاحيات والمسؤوليات والواجبات.

6.6.1 - تحديد وتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات

وذلك بتحديد الصلاحيات والمسؤوليات للأنشطة والكيفية التي يتم بموجبها تجميع البيانات المتناسبة لكل مستوى من أجل إعداد التقارير الدقيقة الواضحة.

7.6.1 - سياسات الموارد البشرية وممارستها

وهذه السياسات والممارسات تتعلق بالأفراد الذين يشكلون أهم نواحي الرقابة الداخلية ومن أمثلتها -التوجيه والتعين وتقديم المشورة والترقية والتعويض والإجراءات التصحيحية.

2 - تقييم المخاطر

وهي عملية يتم بموجبها تحديد مخاطر العمل وكيفية استجابة الادارة لهذه المخاطر، وخاصة ما يتعلق منها بإعداد القوائم المالية والأحداث والظروف الخارجية والداخلية التي قد تؤثر بشكل سلبي في قدرة المؤسسة على إعداد التقارير حول المعلومات المالية وبما يتوافق مع القرارات الإدارية في البيانات المالية إذ يجيب على إدارة الجهة الخاضعة للرقابة ابداء الراي حول تنفيذ الخطة المرسومة بدون مخالفة للقوانين والتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية الحكومية. وفيما يلي الظروف والأحداث التي يمكن أن تنشأ بها المخاطر

1.2- أنشطة الرقابة

وهي السياسات والإجراءات التي تضعها الإدارة لتساعدها في ضمان تنفيذ قراراتها وخططها بالطريقة الصحيحة والأسلوب الأمثل وهي تتنوع حسب نوع العمليات ونوع النشاط الذي تمارسه المنظمة.

وتتمثل السياسات والإجراءات الخاصة بأنشطة الرقابة فيما يلي:

2.2- الفصل في المهام: أن الفصل في المهام يستوجب اسنادها لأفراد مختلفين بمسؤوليات التصريح بالمعاملات وتسجيل المعاملات والاحتفاظ بالأصول في عهدتهم من أجل تقليل فرص السماح لأي شخص أن يكون في موقف يرتكب فيه الأخطاء أو يخفيها أو الاحتيال أثناء التنفيذ العادي لمهامه وتشمل الواجبات المطلوب فصلها في:

✓ اعداد التقارير والمراجعة.

✓ فحص العمليات والموافقة على المطابقة ومستندات الرقابة.

✓ تنفيذ العمليات وتسجيلها.

✓ حيازة الاصول.

3.2- التفويض: ويعني منح الصلاحيات للمستويات الدنيا بشكل يساعد الشخص الذي تقع على عاتقه تحمل مسؤوليات الأخطاء، أو الإهمال ويمنع التهرب من المسؤولية وهذا الاجراء يقلل من احتمال اتخاذ القرارات الخاطئة.

4.2- مراجعات الأداء: وتشمل هذه المراجعات تحليلا للأداء الفعلي قياس الى ما تضمنته الموازنات في الفترات السابقة. كما يتضمن تحليلا للعلاقات وإجراءات الاستقصاء والتصحيح، ومقارنة البيانات الداخلية مع الموارد الخارجية للمعلومات.

- معالجة البيانات أن الغرض من نظام المعلومات يكمن في تحديد العمليات المالية لمؤسسة وتجميعها وتصنيفها وتحليلها وكتابة التقارير.

3- نظام المعلومات والاتصال

يعد نظام المعلومات المحاسبي من اهم عناصر الرقابة، كونه يقوم على انتاج

البيانات المالية وتوصيلها في الوقت المناسب، ويتكون نظام المعلومات من بنية تحتية وبرامج لإعداد التقارير المالية والسجلات المحاسبية حول معاملات المؤسسة من أجل المحافظة على الموجودات والمطلوبات وحقوق المساهمين المتعلقة بذلك.

ويتضمن الاتصال توفير القنوات واضحة ومفتوحة ومفهومة، تسمح بتدفق المعلومات المحاسبية إلى جميع أنحاء المؤسسة، بما فيهم الأفراد المسؤولين عن تنفيذ الرقابة وخاصة تقديم التقارير حول الاستثناءات وكيفية التصرف بشأنها.

4- تنفيذ نظام الرقابة ومتابعته

تتضمن المتابعة التقييم المستمر للنظام والتعديل حسب التغيرات في الظروف وبيئة العمل ويمكن تحقيق ذلك كمايلي (بوسبعين تسعديت، 2019/ 2020، الصفحات 32-36):

- تقييم النظام بواسطة الادارة بمساعدة المدقق الداخلي والمدقق الخارجي، اذ يتم توفير معلومات منتظمة ونواحي القوة والضعف وتوصيات لتحسين الرقابة.
- تقييم النظام عن طريق الملاحظات المستمرة اثناء الانشطة والعمليات العادية من الأفراد أو الزبائن والعملاء، إذ تمارس الادارة وبانتظام الانشطة الإشرافية.
- مراجعة الادارة للمطابقات المصرفية لكي يتم اعدادها في الوقت المناسب، فعدم المتابعة وعد دقتها في الوقت المناسب من المحتمل ان يؤدي الى توقف الموظفين عن إعدادها.

- تقييم المدققين الداخليين لموظفي المبيعات للتأكد من امتثالهم لسياسات المؤسسة، فيما يتعلق بشروط عقود المبيعات واشراف الدائرة القانونية على الامتثال لسياسات المؤسسة الاخلاقية او سياسات العمل.

ثانياً: مقومات نظام الرقابة الداخلية

لرقابة الداخلية مجموعة من المقومات نذكر منها:

* **هيكل تنظيمي الكفاء:** إنَّ وجود هيكل تنظيمي كفاء يؤدي إلى نظام الرقابة فعال

كونه يحدد المسؤوليات بدقة، وتعتبر عملية فصل المسؤوليات الوظيفية مهم لحماية من الأخطاء سواءا كانت متعددة أو غير متعددة وأن هيكل التنظيمي يتناسب مع حجم الوحدة الاقتصادية وطبيعة النشاط القائم فيها.

*** نظام محاسبي سليم:** هو وجود علاقة تكاملية بين نظام المحاسبي لدى الوحدة الاقتصادية ونظام الرقابة الداخلية حيث يوفر النظام المحاسبي السليم وكذا الحماية اللازمة للأصول والسجلات والتلف والضياع، باعتبار إنَّ اهتمام الوحدة الاقتصادية بتركز على التقرير على التقارير والبيانات المعدة لمعرفة الأداء الملائم والغير الملائم.

*** الضبط الداخلي:** نظام يهدف الى تدقيق العمليات المحاسبية والمالية لتحقيق اهداف الادارة وله أثر فعال في وجود نظام رقابة داخلية فعال، ويقوم الضبط بعدة اعمال تساعد على منع الأخطاء والغش واكتشافها، كفصل الإدارات لمنع تعارضها، وتحديد الاختصاصات على مستوى افراد داخل الاقسام والإدارة الفرعية، وتحديد الاجراءات التفصيلية للعمليات التي تقوم المنشأة بتنفيذها، ومبادلة الواجبات للعامل بما يتعارض مع مصلحة العمل وكفاءة العمل واختصاصه.

*** كفاءة الموظفين:** يعتمد نظام الرقابة الداخلية على كفاءة الموظفين ووضع الموظف المناسب في المكان المناسب، يتم الاخذ بعين الاعتبار الموظفين ذو كفاءة وخبرة ونجاح وسير نظام الرقابة الداخلية وتحقيق اهداف الوحدة الاقتصادية (سعاد عدنان نعمان الشهري، 2023، الصفحات 433-434).

*** المتابعة والالتزام بنظام الرقابة الداخلية:** تتم بوضع الاجراءات من قبل الوحدة الاقتصادية لتبين مدى التزام الموظفين بمواصفات وتعليمات نظام الرقابة الداخلية، وهذا غالبا ما نجده في الوحدات الاقتصادية كبيرة الحجم يكون لديها ادارة خاصة بمتابعة الالتزام بنظام الرقابة الداخلية.

*** حماية الأصول:** توفير الحماية للآزمة للأصول والسجلات من التلف والضياع

والاختلاس مما ينعكس على طبيعة المعلومات والتقارير ودرجة صحتها مع توفير سياسة سليمة لحماية المادية للأصول.

المبحث الثاني: دور رقمنة نظام الرقابة الداخلية

إنَّ رقمنة نظام الرقابة الداخلية تتمثل في ادخال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في نظام الرقابة الداخلية، أي أن الاجراءات المطبقة داخل المؤسسة يجب أن تكون مرقمنة لا يدوية عن طريق برامج حديثة لتحليل البيانات، برمجيات تحديد المخاطر وتقنيات أخذ العينات إضافة إلى المنصات الرقمية، كما يمكنها أن تضع أساسا للأدوات اللازمة لدمج تحليلات البيانات بفعالية في عملية التدقيق وإدارة المخاطر.

إن الهدف الرئيسي من الرقمنة نظام الرقابة الداخلية يتيح للمؤسسة إمكانية معالجة البيانات بشكل تلقائي ومستمر، كما توفر الرقمنة المعلومات المثالية من حيث الحداثة والأهمية والدقة مع إمكانية التحقق من صحتها، كما تتمتع هذه الأخيرة بميزة معالجة حجم أكبر بكثير من البيانات المحاسبية والتحكم بشكل فعال في المخاطر، والتي تساعد المدقق على اتخاذ القرارات وذلك من خلال استخدام الفعال لهذه المعلومات وتوظيفها لخدمة القرارات والسياسات الاقتصادية كما توفر له إمكانية اختيار المصادر المناسبة للمعلومات الأساسية والهامة والتي تؤدي بدورها الى إدارة المخاطر بكفاءة أكثر وقد قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمسح اقليمي بشأن استعمال أنظمة تكنولوجيا المعلومات في أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر في اقتصاديات دول منطقة الشرق والوسط وشمال إفريقيا (بن شيخة فطيمة زهرة، 2022، صفحة 564).

1- انعكاسات الرقمنة على فاعلية نظام الرقابة الداخلية

لقد أثرت التطورات السريعة في تكنولوجيا المعلومات على النظم الإدارية والمحاسبية بالمؤسسات والشركات وغيرها، مما أدى إلى حصول تغييرا جوهريا في منهجية وأساليب

الرقابة الداخلية بالمقارنة عما كان عليه الأمر في ظل التشغيل اليدوي التقليدي للبيانات، حيث أثر التشغيل الالكتروني للبيانات على أساليب وإجراءات الرقابة الداخلية.

1.1- تعريف الرقابة الداخلية الالكترونية

لقد عرفت الرقابة الالكترونية بالعديد من التعريفات منها:

عرفت على أنها عبارة عن استخدام الأساليب والوسائل الالكترونية الحديثة لمراقبة الأنشطة والمعاملات داخل المنظمة بما يحقق الاقتصاد في الجهد والوقت والتكلفة للوصول إلى النتائج المطلوبة بأقل ما يمكن من المخاطر (عماد علي الكساسبة، 2011، صفحة 17).

ويمكن تعريف الرقابة الالكترونية على أنها إلزام العاملين بقانون العمل من خلال مراقبة الأداء المخالف الكترونياً، وتهدف هذه العملية إلى إيجاد بيئة رقابية يشعر فيها الموظف بأنه مراقب، حيث تلعب أجهزة البرامج التي يتم المراقبة من خلالها دوراً رادعاً في المؤسسة (AMA/Policy Institute Research,, 2007, p. 02). ومن هذين التعريفين نستخلص أن الرقابة الالكترونية هي عملية تهدف إلى متابعة وملاحظة الأنشطة والمعاملات وأداء العاملين في المنظمة بهدف كشف الانحرافات من خلال استخدام الحاسوب والوسائل التكنولوجية الحديثة لتحقيق الأهداف المنشودة، لإيجاد نظام عمل ذي ميزة تنافسية عالية.

2.1- أهم متطلبات تكنولوجيا المعلومات على البيئة الرقابية

من أجل الحصول على فهم الرقابة التي تؤثر على المعالجة الالكترونية للبيانات فإن المدقق يركز على العوامل الآتية (عطا الله الحسبان، 2008، صفحة 263):

1/ فلسفة الإدارة وطريقة التشغيل: وهي تتعلق حول اتجاهات الإدارة المتعلقة بالاستثمارات ومنافع المعالجة الالكترونية للبيانات.

2/ هيكل المنظمة: وهو يتعلق بمركزية ولا مركزية المعالجة الالكترونية للبيانات وتعتبر

ذات أهمية للمدققين لفهم نظام الرقابة الداخلية

3/ طرق الرقابة الإدارية: وهي تتعلق باهتمام المدقق في بيئة العمل الالكترونية باتجاهات وأفكار الإدارة التي تدور حول ما يلي:

- إثبات المدقق للتغييرات التي تتم في أنظمة مات وإجراءات الرقابة؛
- احتفاظ المدقق بالبرامج والملفات؛
- إمكانية العبور المصرح به لوسائل وسجلات الحاسوب.

4/ السياسات والإجراءات المتعلقة بالأشخاص: وهي تتعلق بسياسات وإجراءات الإدارة باتجاه مكافآت الموظفين وتدريبهم وتقييمهم وتعويضهم المتعلقة بإعمال الحاسوب.

3.1- أساليب الرقابة الداخلية الملائمة في بيئة تكنولوجيا المعلومات

تتعدد أساليب الرقابة الداخلية غير التقليدية التي تم تصميمها خصيصا لمواجهة التحديات التي تفرضها بيئة تقنية المعلومات على المؤسسة، وقد حددت معايير التدقيق بمجموعتين رئيسيتين من أساليب الرقابة في ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات وهي أساليب الرقابة على التطبيقات وأساليب الرقابة العامة، ونتيجة لذلك. يتوجب أن يكون المبرمج على علم بالأمور المالية والمحاسبية ليتمكن من وضع نظام أو برمجة النظام بشكل لا يسهل اختراقه.

1.3.1- أساليب الرقابة على التطبيقات: يطلق اسم أساليب الرقابة على التطبيقات على تلك الأساليب المستخدمة في نظام المعلومات المحاسبية الإلكترونية، وتخص أساليب الرقابة على التطبيقات بوظائف خاصة يقوم بأدائها قسم معالجة البيانات إلكترونيا، وتهدف إلى توفير درجة تأكد معقولة من سلامة عمليات تسجيل ومعالجة البيانات وإعداد التقارير (لطفي أمين، 2009، صفحة 25)، وهي تشتمل على ما يلي:

- أساليب الرقابة على المدخلات: يتم تصميم الرقابة على المدخلات للتأكد من كافة المعلومات التي تم تشغيلها بواسطة الحاسب الإلكتروني، وتتسم بالصحة والاكتمال والدقة، وتعد هذه الرقابة مهمة جدا لأن الجزء الأكبر من الخطأ في نظم

الحاسب الالكتروني ينتج عن أخطاء المدخلات وتهدف إلى توفير درجة معقولة من صحة اعتماد البيانات، ومن سلامة تحويلها بصورة تمكن الحاسب الآلي من التعرف عليها ومن عدم فقدانها، أو الإضافة إليها أو حذف جزء منها أو طبع صورة منها أو عمل أي تعديلات غير مشروعة في البيانات المرسلّة، وتتعلق أساليب الرقابة على المدخلات برفض وتصحيح وإعادة إدخال البيانات السابق رفضها، ويفضل اختبار مدخلات البيانات في مرحلة مبكرة من مراحل معالجتها لعدة أسباب من أهمها (Abu-Musa, 2008, p. 39):

- * تسهيل تصحيح البيانات التي تم رفضها في مرحلة إدخالها، إذ يمكن الرجوع إلى المستندات الأصلية وفحص أسباب رفضها؛
- * ليس بالضرورة أن تكون البيانات التي تم إعدادها بدقة لمعالجتها بالحاسب الآلي بيانات جيدة، بل هذا يعني فقط أنه تم إدخال البيانات بشكل صحيح؛
- * ليس اقتصادياً أن تستمد عملية تشخيص البيانات خلال كافة مراحل تداولها في نظام المعلومات المحاسبية، لذلك يفترض دائماً صحة البيانات وخلوها من الأخطاء بعد مرحلة معينة من مراحل تداولها ومعالجتها؛
- * لا يستطيع نظام المعلومات المحاسبية توفير معلومات جيدة ما لم تكن المدخلات جيدة، لذلك فإذا كانت المدخلات رديئة فستكون المخرجات رديئة بالتبعية.

- أساليب الرقابة على معالجة البيانات: بعد إتمام خطوة إدخال البيانات إلى الحاسب الآلي والتأكد من صحتها، تبدأ عملية التشغيل داخل الحاسب الآلي بواسطة البرمجية التي تمثل الصندوق الأسود بالنسبة لمشغل الحاسب، حيث لا يمكن رؤية ما يحدث داخل الحاسب الآلي وإنما تقتصر قدرته الرقابية على تدقيق الناتج بعد عملية التشغيل، ولذلك فإن معظم الوسائل الرقابية التي يمكن استخدامها خلال مرحلة التشغيل عادة تكون مجهزة داخل البرمجية ذاتها وهذا يقع على عاتق المبرمج الذي

يحاول تصميم البرمجية المعينة بقدرات معينة لمنع وتصحيح الأخطاء تلقائياً وبصورة ذاتية، ونتيجة لذلك يتوجب ومن الضروري أن يكون المبرمج على علم بالأمور المالية و المحاسبية ليتمكن من وضع نظام أو برمجية نظام بشكل لا يسهل اختراقه من الناحية المحاسبية (الفنية).

2.3.1- الرقابة على المخرجات: تركز أساليب الرقابة على المخرجات على إبراز أي خطأ بعد إتمام عملية التشغيل، وليس على منع الخطأ كما هو الحال في الرقابة على المدخلات وعلى عمليات التشغيل، ولذلك تتمثل أهم طرق الرقابة على المخرجات في التدقيق بيانات الناتج النهائي وتحديد مدي معقوليته بواسطة أحد أعضاء فريق العمل، أي الخبرة والدراية والمعرفة الكافية بالمعلومات التي يتضمنها ناتج عمليات التشغيل ويتم ذلك عن طريق إجراء عدد من الاختبارات للبيانات في ناتج المخرجات أهمها (نصر على عبد الوهاب، وآخرون، 2003، الصفحات 124-127):

أ- اختبار الدقة الحسابية وهو اختبار صغير بواسطة إجراء بعض العمليات الحسابية البسيطة للتأكد وصحة التشغيل، مثال على ذلك التأكد من أن صافي دخل كل موظف ومجموع الاقتطاعات من مرتبه مساوي لإجمالي دخله وأيضاً أن مجموع صافي دخول جميع العاملين بالإضافة إلى إجمالي الاقتطاعات مساوي لإجمالي المرتبات التي يتم صرفها للعاملين.

ب- اختبار المعقولية من خلال هذا الاختبار يمكن التأكد من دقة العمليات إذا ظهر المخرج النهائي للحاسب الآلي بعض البيانات غير المتسقة، مثال ذلك أن يظهر الناتج عدد ساعات العمل لأحد الموظفين يتعدى الحد الأقصى المسموح به دون احتساب هذه الساعات الزائدة باستخدام معدل الأجر الصافي، كما أنه يمكن تحديد الخطأ إذا تعدى مثلاً قيمة الراتب الحد المتعارف عليها لفئة معينة من العاملين مثل عمال النظافة أو موظفي الأمن أو مسؤولي صيانة الحاسب الآلي.

ج- اختبار الشمولية والاكتمال: ويتضمن هذا الاختبار إبراز أي أخطاء تتعلق بنقص في أحد مجالات البيانات المطلوبة، مثال ذلك كشف الرواتب يجب التأكد من ظهور جميع البيانات الضرورية عن كل عامل أو موظف مثل الاسم العنوان عدد ساعات العمل العادية، عدد ساعات العمل الإضافية، اسم القسم الذي يعمل فيه، عدد سنوات الخبرة وما إلى ذلك من البيانات المطلوبة بواسطة المؤسسة.

وهناك عدة عوامل يجب مراعاتها عند تصميم ضوابط الرقابة المحاسبية الجيدة، والتي تمثل الأهداف التشغيلية لأساليب الرقابة على التطبيقات هي (رمضان خديجة، 2002، صفحة 74):

- سلطة إقرار العمليات؛
 - دقة البيانات وشموليتها؛
 - التوقيت المناسب في المدخلات والمعالجة والمخرجات؛
 - حماية المدخلات والمخرجات وملفات الحاسب الالكتروني؛
 - حماية نظام الحاسب الالكتروني وأجهزته.
- هذا ويشمل كل نوع من أنواع الرقابة السابقة أساليب رقابية خاصة مهمة بهدف تحقيق أهداف خاصة وهي أساليب الرقابة الوقائية وهي الإجراءات التي تتبع بهدف الوقاية ضد حدوث أخطاء في النظام الرقابي.
- ✓ أساليب الرقابة التحذيرية: وهي الإجراءات التي تتبع بهدف اكتشاف الأخطاء التي ممكن أن تحدث في النظام الرقابي.
- ✓ أساليب الرقابة التصحيحية: وهي الإجراءات التي تتبع لتصحيح انحرافات النظام الرقابي.
- ✓ الأساليب الرقابة العامة: إن أي ضعف في أساليب الرقابة العامة أثار بالغة على كافة عمليات معالجة البيانات لذلك تتمثل هذه الأساليب فيما يلي:

✓ **أساليب الرقابة على العاملين:** وقد يطلق على تلك الأساليب بالرقابة التنظيمية بمركز الكمبيوتر حيث يعتمد تشغيل نظام المعلومات إلى حد كبير على الأفراد في إعداد النظام نفسه، وفي حالة إدخال البيانات والإشراف على معالجة هذه البيانات في أجهزة الكمبيوتر وفي توزيع المخرجات على المختصين المصرح لهم بتسليم هذه التقارير ويتم استخدام أساليب الوقاية المعتمدة للتأكد من سلامة أداء كافة هذه الوظائف (محمد سمير الصبان، 2003، صفحة 29). وتتمثل أساليب الوقاية على التطبيقات المتعلقة بالعاملين على الآتي (فتحي رزق السوافيري وآخرون، 2002، صفحة 366):

أ- **الفصل بين الوظائف:** يهدف هذا البند على منع الأشخاص الذين يستطيعون أن يعدلوا برامج الكمبيوتر دون الحصول على موافقة مسبقة بهذا الإجراء وذلك بهدف منع الغش والتلاعب.

ب- **منح الموظفين:** إجازاتهن السنوية من أفضل أساليب الرقابة الوقائية هو الإصرار على إن يأخذ الموظف إجازته السنوية، وبذلك يحرم هذا الموظف من فرصة محاولة إخفاء التلاعب.

ج- **استخدام حساب كمبيوتر خاص لكل مستخدم:** تتبع أغلبية مراكز الكمبيوتر نظام تخصيص حساب منفصل لكل مستخدم أو مجموعة من المستخدمين، حيث يكون لكل حساب رقم سري فريد وعند إدخال المستخدم رقم حسابه أو رقمه السري استعداد لاستخدام الكمبيوتر يتم فحص الرقم السري داخل الأجهزة بالرجوع إلى الكشف الرئيسي لأرقام الحسابات للتأكد من أن هذا الشخص مسموح له بالوصول إلى البيانات والبرامج المحفوظة في الكمبيوتر.

❖ **حماية الملفات:** يجب أن يحمي نظام المعلومات المحاسبية أشرطة واسطوانات الملفات الممغنطة الأخطاء من المتعمدة أو غير المقصودة.

❖ **فريق المراقبة:** يتكون فريق المراقبة من شخص أو أكثر يكون مسئولاً عن إنشاء واستخدام وسائل الرقابة على التطبيقات والحث على إتباعها، ويختلف حجم وتكوين هذا الفريق من مؤسسة إلى آخر وقد يقوم الفريق بأداء وظائف تماثل تلك التي يقوم بها قسم المراجعة الداخلية مثل أداء اختبارات صحة تشغيل كل الأجهزة من وبرامج الكمبيوتر.

❖ **مراجعة نظام المعلومات والمحاسبية:** إن عملية مراجعة النظام ما هي إلا وسيلة رقابية في حد ذاتها فان معظم وسائل الرقابة على نظام المعلومات المحاسبية ما هو إلا إجراء لا جدوى له ما لم تنفذ بشكل صحيح وسليم، ولذلك تقع مسؤولية الأكيدة من سلامة تنفيذ هذه الإجراءات على المراجع وتساهم المراجعة في اكتشاف مواطن القوة لنظام المعلومات ومواطن الضعف فيه والتي تتمثل في وجود وسائل رقابية على التطبيقات المحاسبية وقد تكون المراجعة فجائية أو مخططة (مصباح غزال وآخرون، السنة الجامعية: 2017-2018، صفحة 22).

❖ **أساليب الرقابة على أجهزة الكمبيوتر:** تعتبر الأجهزة الكمبيوتر المختلفة مشتملة على الوحدات المركزية لمعالجة البيانات، ومسجلات الأشرطة والاسطوانات والملفات وأجهزة إدخال واستخراج البيانات والمعلومات إحدى عناصر الأصول الثابتة مرتفعة القيمة التي تمتلكها المؤسسة، ولذلك يجب اتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة لحمايتها من العطل والتخريب وقد تقع خسائر مادية نتيجة حادث عرضي أو متعمد (محمد عبد حسين ال فرج الطائي، 2004، صفحة 127).

2- مزايا وعيوب استخدام الرقمنة في الرقابة الداخلية

أولاً: المزايا:

هناك العديد من المنافع والمزايا التي يطرحها استخدام الرقمنة وذلك لتحقيق مزيد من الفعالية والكفاءة للرقابة الداخلية لتوفير معلومات آمنة ودقيقة لمستخدميها وأهمها (يحي زमित، 2013-2014، صفحة 15):

- تحسين الوقتية أي توفير المعلومات في الوقت المناسب وزيادة الدقة في المعلومات وتخفيض الخطر الذي يحيط بإجراءات الرقابة وتحسين إمكانية الفصل المناسب بين المهام؛
- القدرة على تحسين وتطوير أساليب الرقابة الداخلية عن طريق الاستفادة من الإمكانيات التي يتيحها الحاسب الإلكتروني للرقابة الذاتية على عمليات التشغيل اليومية؛
- القدرة على تشغيل حجم كبير من العمليات المعقدة في وقت محدود وبتكلفة منخفضة، علاوة على انعدام الأخطاء التشغيلية والحسابية تقريبا وانخفاض درجة الاعتماد على العنصر البشري؛
- الاستفادة من الإمكانيات الضخمة لتخزين المعلومات في صورة ملفات إلكترونية وسرعة استرجاعها؛
- ارتفاع جودة قرارات الإدارة العليا كنتيجة طبيعية لارتفاع جودة المعلومات التي يقدمها النظام المستخدم بعد تشغيلها بصورة دقيقة تساعد شبكة المعلومات الإلكترونية (الانترنت) في الرقابة على فروع المؤسسة الداخلية وخارجية.

ثانيا: عيوب

هناك العديد من العيوب أو المخاطر الناتجة من استخدام الرقمنة في الرقابة الداخلية وهي ما أوضحها معيار المراجعة الأمريكي رقم SAS94 لسنة 2001 تحت عنوان تأثير تكنولوجيا المعلومات على اعتبارات المراجع عن نظام الرقابة الداخلية عند مراجعة القوائم المالية، حيث جاء في الفقرة رقم (19) أن استخدام تكنولوجيا المعلومات يجعل الرقابة الداخلية أمام العديد من العيوب (مخاطر) وهي:

✓ الاعتماد على نظم أو برامج تقوم بمعالجة البيانات بشكل غير دقيق أو تعالج بيانات غير دقيقة أو الاثنين معا؛

- ✓ دخول أشخاص غير مصرح لهم، لتدمير البيانات أو تغييرها أو تسجيل معاملات غير موجودة أو غير دقيقة أو غير مصرح بها؛
- ✓ تغيير في البيانات الرئيسية وفي النظام أو البرامج؛
- ✓ الفشل في إجراء تغييرات جوهرية في النظام أو البرامج؛
- ✓ فقدان المحتمل للبيانات، أو حذفها عن طريق الخطأ؛
- ✓ خطر اختفاء الدليل المادي الملموس والتحول إلى استخدام الملفات الالكترونية؛
- ✓ مخاطر تتعلق بفيروسات الحاسب؛
- ✓ مخاطر تتعلق بارتكاب الغش وسهولة التلاعب.

3- أثر الرقمنة على فاعلية نظام الرقابة الداخلية

في ظل التطور والنمو المتسارع الذي تشهده تكنولوجيا المعلومات وتزايد الاعتماد عليها، وتعدد وتنوع العمليات التي تقوم بها المؤسسات المالية والرقابية، أصبحت تكنولوجيا المعلومات أحد أساسيات نشاط المؤسسات المالية والرقابية، فان تقنيات الحاسبة الالكترونية المستخدمة والمتطورة تهدف إلى تحقيق أهداف الرقابة الداخلية التي لم تتحقق في العمل التقليدي وتطبيق الابتكارات المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات في العمل الرقابي، وعلى أن هذه التكنولوجيا لا تتغير بتغير الوظائف التقليدية (اليدوية) للمؤسسات، ولكن الذي يتغير هو أسلوب ممارسة هذه الوظائف وكيفية تحقيق الأهداف وتحقيق الترابط من اجل نجاح المؤسسة.

ويمكن توضيح تأثير تكنولوجيا المعلومات على نظام الرقابة الداخلية في النقاط التالية (الهام بروبة، 2014-2015، صفحة 134):

- ◀ المحافظة على أصول المؤسسة خلال التأكد من سلامة بياناتها، وتحقيق أهدافها من خلال استخدام الموارد بكفاءة؛
- ◀ اختصار الجهد والوقت من خلال المعالجة الالكترونية للبيانات والقدرة على مراقبة أكبر عدد ممكن من العمليات، وسرعة تقديمها لطالبيها؛

- ◀ القدرة العالية على تخزين البيانات والمعلومات والملفات الالكترونية ... الخ، وإمكانية الرجوع إليها في أي وقت بسرعة، دون الرجوع إلى الملفات اليدوية الذي يستغرق وقت أكبر في البحث عن تلك المعلومات؛
- ◀ سرعة توصيل المعلومات بين مختلف الوظائف والأقسام وتبادل المعلومات فيما بينها عن طريق شبكات الاتصال (الانترنت، الانترانت)؛
- ◀ اكتشاف الأخطاء والانحرافات والتقليل من فرص ارتكابها وذلك من خلال السياسات والتدابير الوقائية، وتصحيحها إذا وقعت في أسرع وقت ممكن؛
- ◀ تعزيز امن وسلامة المعلومات والبيانات من خلال استخدام أنظمة حماية المعلومات، من اجل الحفاظ عليها من التحريف أو الاختراق وسريتها وخصوصيتها؛
- ◀ تساعد الإدارة في اتخاذ القرار المناسب من خلال إمدادها بالمعلومات في الوقت المناسب؛
- ◀ التأكد من سلامة العمليات والمدخلات والمخرجات وذلك من خلال سلامة الملفات الدائمة بالإضافة إلى الاعتماد على جميع العمليات من المختصين في المؤسسة.

خلاصة:

ساهمت عدة متغيرات وأبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية في إحداث طفرة نوعية في مجال الرقمنة و التحول الرقمي، خاصتا في المجال الاقتصادي أي كل المؤسسات الاقتصادية مما ساهم في تحسين الخدمات و مختلف العمليات الإدارية بما فيها الرقابة أي الرقابة الداخلية بسرعة و كفاءة عالية .

الفصل الثالث:

الاطار التطبيقي لدراسة

يتناول هذا الموضوع وصفا لمنهج الدراسة و افراد مجتمع الدراسة وعينتها و كذلك اداة الدراسة المستخدمة و طرق اعدادها وصدقها وثباتها كما يتضمن الفصل وصفا للاجراءات التي يتم القيام بها تقنين ادوات الدراسة التطبيقية و اخيرا المعالجات الاحصائية التي اعتمدت في تحليل الدراسة و اختبار مختلف الفرضيات

منهجية الدراسة :

من خلال تحقيق اهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي و الذي يعرف بانه طريقة من الطرق التي تساعد في البحث و تتناول احداث وظواهر وممارات متاحة لدراسة و القياس دون التدخل في مجرياتها و يستطيع الباحث ان يتفاعل معها فيصفها و يحللها و تهدف الدراسة الى قياس تخول الرقمي و دوره في تعزيز نظام الرقابة الداخلية بالمؤسسة .

1/مجتمع و عينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في مؤسسات بريد الجزائر بولاية سعيدة باعتبارها مكون لمجتمع الدراسة . اما عينة الدراسة فتتكون من موظفين تابعين لمؤسسات بريد الجزائر والتي تم تحديدها حسب الاستبيان الموزع و الذي تم ارجاعه , اذ تم توزيع 30 استبيان لغرض جمع المعلومات و توزيعها على افراد عينة الدراسة و التي تم الاعتماد عليها في تحليل النتائج و تفسيرها .

2/ حدود الدراسة :

-الحدود المكانية :

مؤسسات التابعة لبريد الجزائر

-الحدود الزمنية :

تم تجميع البيانات ودرائتها طيلة السنة الدراسة 2024/2023

3/مصادر جمع المعلومات :

-مصادر ثانوية :

تم تجميع البيانات من الدراسات السابقة و الكتب و المراجع العلمية و الابحاث المحكمة بلغة العربية و الاجنبية ذات العلاقة بموضوع الدراسة سواءا بطريقة مباشرة او غير مباشرة و كذا المواقع الالكترونية .

-مصادر اولية

من اجل الحصول على الجوانب التحليلية لدراسة تم اللجوء الى جمع البيانات الاولية خلال الاستبيان الذي قمنا باعداده كاداة رئيسية لدراسة التي شملت عدد من الفقرات و التي قامت عينة الدراسة بالاجابة عليها و تم تحليلها ببرنامج spss الاحصائي و استخدام الاختبارات الاحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات احصائية مناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة تدعم موضوع الدراسة .

و تم تقسيم الاستبيان الى 4محاور اساسية و هي كتالي :

الجزء الاول: يتناول البيانات الديمغرافية لعينة الدراسة و تحتوي على 3 فقرات وهي العمر المستوى الدراسي و كذا عدد سنوات الخبرة .

الجزء الثاني: ينقسم الى 3محاور و هي كتالي :

المحور الاول : متطلبات تطبيق الرقمنة على الرقابة الداخلية

المحور الثاني : دور الرقمنة في تعزيز نظام الرقابة الداخلية

المحور الثالث : معوقات الرقمنة على الرقابة الداخلية

مقياس ليكارت الخماسي :

استخدم الباحث في اداة الدراسة مقياس ليكارت الخماسي وهو مقياس فئوي مكون من خمس درجات لتحديد درجة موافقة افراد عينة الدراسة على كل فقرة من فقرات الاستبيان ويساعد هذا المقياس على تحويل الاجابات الى بيانات كمية حتى يمكن قياسها احصائيا وتم اعطائها الاوزان النسبية الظاهرة في الجدول التالي :

الجدول رقم 2: مقياس لكارت الخماسي

الوزن النسبي	درجة الموافقة	درجة القياس
20-0	1	لا اوافق تماما
40-21	2	لا اوافق
60-41	3	محايد
80-61	4	اوافق
100-81	5	اوافق تماما

المصدر: من اعداد الطالبة

I- الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات

تم استخدام الأساليب الإحصائية بشقيها: الإحصاء الوصفي والاستدلالي، كما تم الاعتماد الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية spss. v. 25 للحصول على نتائج بغرض إجراء التحليل الوصفي والاستدلالي للإجابة عن التساؤلات الدراسة واختبار فرضياتها وذلك من خلال الاعتماد على الأساليب الإحصائية التالية:

1. التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص الدراسة.
2. معامل ألفا كرومباخ للتأكد من درجة ثبات أداة الدراسة.
3. المتوسط الحسابي وذلك لمعرفة مدى ارتفاع وانخفاض استجابات أفراد الدراسة عن كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة الأساسية.
4. الانحراف المعياري للتعرف على مدى انحراف استجابات الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة و لكل محور من محاور متوسطها الحسابي، والانحراف المعياري يوضح التشتت في استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من العبارات إلى جانب المحاور، فكلما اقتربت قيمته من الصفر كلما تركزت الاستجابات وانخفض تشتتها بين المقياس (إذا كان الانحراف المعياري أقل من الواحد الصحيح فيعني تركيز الاستجابات وعدم تشتتها أما إذا كان الانحراف المعياري واحد صحيح أو أعلى فيعني عدم تركيز الاستجابات و تشتتها) علما بأنه يفيد في ترتيب العبارات حسب المتوسط الحسابي لصالح اقل تشتت عند تساوي المتوسط المرجح.
5. اختبار التوزيع الطبيعي من خلال حساب معامل الالتواء (skweness) وذلك للتأكد من ان البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.
6. اختبار الانحدار البسيط للدراسة أثر المتغير المستقل على المتغير التابع.
7. معامل الارتباط بيرسون لدراسة العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع.
8. تحليل التباين ANOVA بغرض اختبار فرضيتي الفروق، بمعنى معرفة ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات المبحوثين نحو محددات الأداء

الوظيفي وأداء العاملين وكذا خصائص المستجوبين الآتية: الجنس، الفئة العمرية، المستوى التعليمي، سنوات الخبرة.

9. الوزن النسبي (الأهمية النسبية) والذي تم تحديده وفق مقياس الآتي:

- طول الفئة = (الحد الأعلى للبديل - الحد الأدنى للبديل) / عدد المستويات.
- طول الفئة = $0.8 = 5 / (1 - 5)$. وبذلك تكون الأوزان النسبية كما تظهر في الجدول التالي:

الجدول 03 الأوزان النسبية (الأهمية النسبية)

الاتجاه	الوسط الحسابي
موافق بشدة	من 1.00 الى 1.79
موافق	من 1.80 الى 2.59
محايد	من 2.60 الى 3.39
غير موافق	من 3.40 الى 4.19
غير موافق بشدة	من 4.20 الى 5

المصدر: من إعداد الطالبة

1- دلالة صدق الأداة وثباتها

اعتبرت الطريقة التي بنيت فيها الاستبانة دلالة صدق منطقي لها. ولغرض تحديد "ثبات الأداة" تم استخدام اختبار Cronbach's Alpha، بحيث يأخذ قيما تتراوح بين [1.0] فإذا كانت قيمة المعامل تساوي الصفر يعني لا يوجد ثبات في البيانات وعلى العكس أي المجال المعمول به ما فوق 0.5 والجدول يوضح ذلك:

الجدول 04 معاملات ثبات الأداة

المتغيرات	عدد العبارات	معامل الثبات deCronbach	Alpha
متطلبات تطبيق الرقمنة على الرقابة الداخلية	13	0.871	
دور الرقمنة في تعزيز نظام الرقابة الداخلية	13	0.906	
معوقات الرقمنة على الرقابة الداخلية	08	0.932	
الاستبانة ككل	34	0.908	

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات الحزمة الإحصائية SPSS.V.25

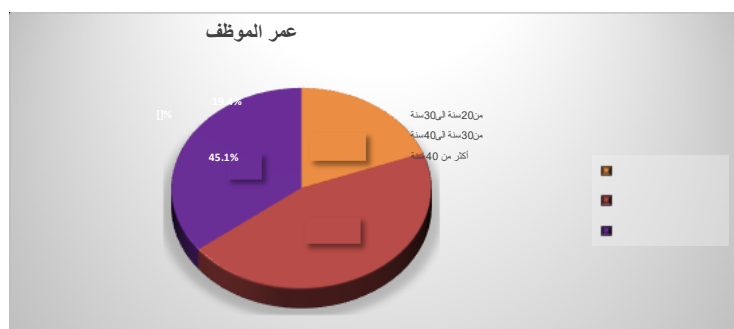
يوضح الجدول معامل alphacranbach لمتغيرات الاستبانة التي نجدها مرتفعة وتعكس ثبات الاستبانة، كما نجد معامل الاستبانة ككل تقدر قيمته 0.908 وهي مرتفعة، وهذا ما يعزز وجود ثبات وصدق في أداة الدراسة.

الجدول 05 توزيع أفراد العينة حسب عمر الموظف

عمر الموظف	التكرار	النسبة
من 20 سنة الى 30 سنة	6	%19.4
من 30 سنة الى 40 سنة	14	%45.1
أكثر من 40 سنة	11	%35.5
مجموع	31	%100

المصدر : من اعداد الطالبة

الشكل 5 يبين توزيع أفراد العينة حسب عمر الموظف



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSSv25

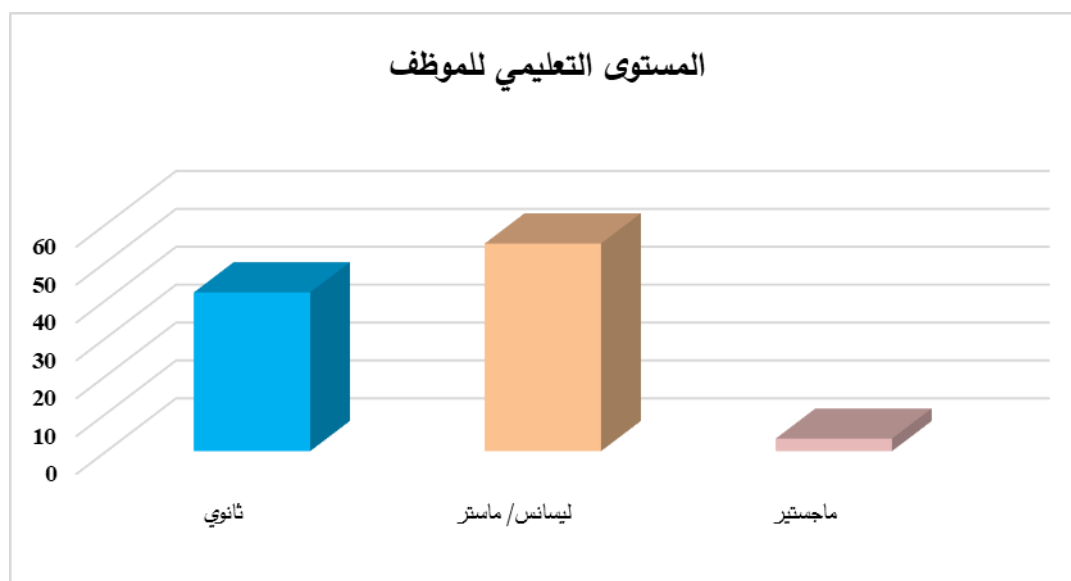
من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنَّ نسبة التي تملك عمر (من 30 سنة إلى 40 سنة) هي الأكبر حيث قدرت بـ 45.1% بتكرار 14 موظف(ة)، في حين نجد الفئة التي لها (أكثر 40 سنة) 35.5% بتكرار 11 موظف(ة)، وتأتي الفئة التي لها (من 20 سنة إلى 30 سنة) وقدرت نسبتها بـ 19.4% بتكرار (06) موظفة. وهنا نستنتج أنَّ هذه الإدارة لا تقوم بتوظيف العمال.

الجدول 06 توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي للموظف

النسبة	التكرار	سنوات الخبرة
41.9%	13	ثانوي
54.8%	17	ليسانس/ ماستر
3.3%	01	ماجستير
100%	31	مجموع

المصدر: من اعداد الطالبة

الشكل 6 يبين توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي للموظف



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSSv25

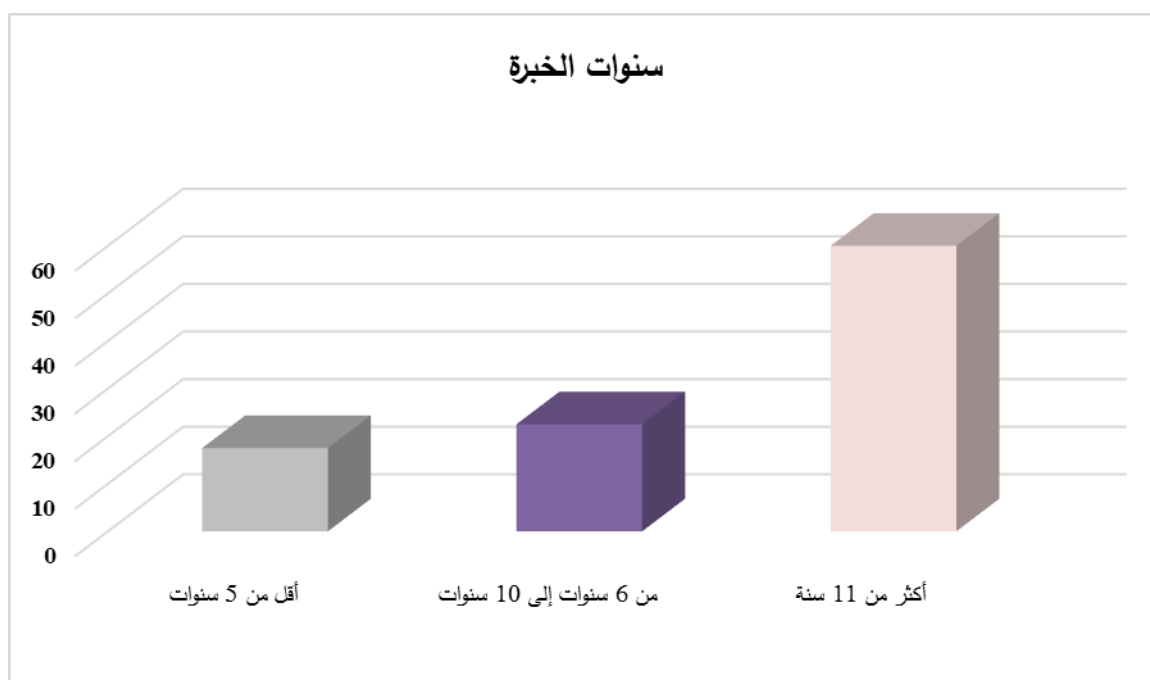
من خلال الشكل نلاحظ أنَّ هناك تكافؤ في الفئتين التي تملك مستوى (ثانوي وليسانس) في إدارة، حيث قدرت نسبتها بـ 40% بتكرار 16 موظف(ة)، ونجد الفئة التي تملك مستوى (ماستر) بنسبة 17.5% بتكرار 7 موظف(ة)، وتبقى الفئة التي تملك مستوى (دكتوراه) بنسبة 2.5% أي بتكرار 01 موظف(ة).

الجدول 07 توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
أقل من 5 سنوات	06	19.4%
من 6 سنوات إلى 10 سنوات	11	35.5%
أكثر من 11 سنة	14	45.1%
مجموع	31	100%

المصدر: من اعدا الطالبة

الشكل 7 توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSSv25

من خلال الشكل نلاحظ أنَّ الفئة التي تملك خبرة (أكثر من 11 سنة) هي الأكثر حضور في إدارة، حيث قدرت نسبتها بـ 45.1% بتكرار 14 موظف(ة)، ونجد الفئة التي تملك خبرة (من 6 سنوات إلى 10 سنوات) بنسبة 35.5% بتكرار 11 موظف(ة)، وتبقى الفئة التي تملك خبرة مهنية (أقل من 5 سنوات) بنسبة 17.5% أي بتكرار 06 موظف (ة). وهذا يعني أنَّ هذه الإدارة تعتمد على موظفين ذوي خبرة مهنية.

1. قراءة إحصائية لمحاور الدراسة

المحور الاول متطلبات تطبيق الرقمنة على الرقابة الداخلية

العبارات	متوسط حسابي	انحراف معياري	تقديرات
1 -تمتلك المؤسسة أجهزة و معدات تكنولوجيا متطورة و ملائمة لتطبيق الرقمنة	3.14	0.773	موافق
2 -تهتم المؤسسة بتدريب الموظفين على طرق استعمال الكمبيوتر و إدارة شبكات و قواعد و بيانات	3.68	0.945	موافق
3 -توافر أجهزة الحاسوب اللازمة لتصميم نظم الرقابة الداخلية في جميع أقسام المؤسسة	3.67	0.909	موافق
4 -وجود برامج معدة لإنجاز العمليات الخاصة بنظام الرقابة الداخلية	3.74	0.815	موافق
5 -قيام المؤسسة بتحديث البرمجيات المستخدمة كلما اقتضت الحاجة لتفعيل نظام الرقابة الداخلية	3.77	0.617	موافق
6 الاحتفاظ بالمعاملات التي تنفذها من خلال نظام الرقابة الداخلية	3.61	0.919	موافق
7 قابلية العمال على تطبيق نظام الرقابة الداخلية بالتكيف مع الظروف والتكنولوجيا المتغيرة	3.32	0.945	موافق
8 وجود مصممي برامج و مشغلي الاجهزة و معدات وعمال الصيانة قادرين على تصميم نظم الرقابة الداخلية	3.68	0.748	موافق
9 يعتبر العاملين في مجال تكنولوجيا المعلومات كأهم مكونات البنية التحتية لرقمنة	3.71	0.864	موافق
10 يتطلب ان يتمتع الموظفون بمهارات تكنولوجيا المعلومات و الاتصال الرقمي	3.65	0.985	موافق
11 اجراء مراجعات دورية للمنظومة الرقابية لضمان فاعليتها	3.97	0.752	موافق
12 وجود تشريع قانوني بتشجيع المؤسسات على تطبيق الرقمنة في مجال الرقابة الداخلية	3.77	1.087	موافق
13 القدرة على الاستجابة السريعة للمخاطر الجديدة التي تنشأ من الرقمنة	3.94	0.814	موافق

موافق	0.542	3.71	مجموع
-------	-------	------	-------

من خلال كل الإجابات تميزت بعبارة "موافق" بمجموع متوسط حسابي 3.94 وانحراف معياري 0.814، وهذا يدل على أنّ المؤسسة تهتم بتدريب الموظفين على طرق استعمال الكمبيوتر وإدارة شبكات و قواعد و بيانات. وذلك لرفع من قدرات موظفي مؤسسة البريد والمواصلات حتى تتمكن المؤسسة من تلبية حاجات زبائنها في أقرب وقت ممكن وبسرعة لكي تكسب ود زبائنها وهذا ما تتطلع له المؤسسة مستقبلاً.

المحور الثاني دور الرقمنة في تعزيز نظام الرقابة الداخلية

تقديرات	انحراف معياري	متوسط حسابي	العبارات
موافق	0.473	4.10	1 يساعد على تحسين جودة المعلومات المحاسبة و المالية
موافق	0.752	3.97	2 يعمل على الحد من المخاطر التشغيلية والمالية
موافق	0.752	3.97	3 العمل على تعزيز اعتماد التكنولوجيا في الضبط الداخلي
موافق	0.854	4.06	4 حماية أصول المؤسسة
موافق	0.991	3.87	5 ضمان الكفاءة و الامتثال للقوانين و اللوائح
موافق	0619	4.13	6 تساعد الرقمنة على توفير المعلومات المطلوبة بنظام الرقابة الداخلية بطريقة فعالة و في الوقت المناسب و من يطلبها
موافق	0.601	3.81	7 تدفق المعلومات بين المستويات الادارة المختلفة في نظم الرقابة الداخلية بسهولة وحسب الحاجة
موافق	0.700	3.90	08 ارتباط الأقسام المختلفة في نظم الرقابة الداخلية بشبكة اتصال تسهل عملية تبادل المعلومات
موافق	0.772	3.94	09 قدرة الشبكات التي تستخدمها نظم الرقابة الداخلية على تقديم نتائج رقابية جيدة ومفيدة
موافق	0.574	3.92	10 تساعد الرقمنة على جعل نظام الرقابة الداخلية أكثر موثوقية و مصداقية وأهمية و يكون أكثر شمولية
موافق	0.706	3.97	11 تساعد الرقمنة على فتح مجال امام الرقابة الداخلية على العمليات و تحسين اداء الخدمات و توفير المعلومات لدعم اتخاذ القرار و بكفاءة عالية
موافق	0.752	3.97	12 تؤدي الرقمنة إلى تقليل من فرص ارتكاب الاخطاء و الغش في البيانات التي يقدمها
موافق	0.999	3.97	13 -تحسين التتبع من خلال حفظ سجلات الأنشطة)تتبع
موافق	0.512	3.95	مجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Spssv25

من خلال الجدول أعلاه نجد أنَّ الإجابات في هذا المحور كلها تميزت بـ"موافق" بمجموع متوسط حسابي 3.95 وانحراف معياري 0.512 وهذا يدل على أنَّ لرقمنة دور في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وهذا أمر طبيعي لأي مؤسسة، الرقمنة تلعب دورًا حيويًا في تعزيز نظام الرقابة الداخلية في مؤسسة بريد الجزائر فرع سعيدة.

المحور الثالث معوقات الرقمنة على الرقابة الداخلية

تقديرات	انحراف معياري	متوسط حسابي	العبارات
موافق	1.128	3.16	1 عدم إمكانية تنظيم رقابة داخلية موحدة معتمدة من طرف المؤسسة
غير موافق	1.044	2.90	2 سرعة تدفق الانترنت ضعيفة
غير موافق	1.157	2.84	3 عدم وجود حماية في التعاملات الإلكترونية
غير موافق	1.056	2.87	4 ضعف البنية التحتية الرقمية
غير موافق	1.024	2.87	5 عدم وجود أو توفر المؤسسة على تدريب للعمال في مجال الرقمنة
غير موافق	1.101	2.71	6 -عدم وجود مصممي برامج و مشغلي أجهزة و معدات على تصميم نظام الرقابة الداخلية
محايد	0.978	3.10	7 -عدم توفر المؤسسة على أقسام خاصة بتدريب العمال في مجال الرقمنة مما تجعل الرقابة الداخلية غير مواكبة لتطور و العصرية
غير موافق	1.033	3.00	8 -زيادة تعقيد الأنظمة مما يصعب على المراقب فهمها و تقييمه
غير موافق	0.542	3.71	مجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Spssv25

من خلال الجدول نجد أنَّ الإجابات أغلبيتها تميزت بـ"غير موافق" ما عدا العبارة رقم 01 التي تميزت بـ"موافق" حيث قدر متوسط حسابها بـ3.16 وانحراف معياري 1.128 والعبارة رقم 07 التي تميزت بـ"محايد" بمتوسط حسابي 3.10 وانحراف معياري 0.978 أما باقي العبارات بمجموع متوسط حسابي 3.71 وانحراف معياري 0.542، وهذا يدل على أنَّ أغلبية العمال لا يرون معوقات الرقمنة على الرقابة الداخلية داخل مؤسستهم.

مناقشة الفرضيات:

الجدول رقم 08: يمثل أحادي التباين ANOVA

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
المحور_الأول	31	3,7122	,54283	0,09749
المحور_الثاني	31	3,9504	,51278	0,09210
المحور_الثالث	31	2,9315	,87906	0,15788

جدول رقم 09 اختبار T

Test sur échantillon unique

Valeur de test = 0

				Intervalle de confiance de la différence à 95 %		
	T	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Inférieur	Supérieur
المحور_الأول	38,075	30	0,000	3,71216	3,5130	3,9113
المحور_الثاني	42,894	30	0,000	3,95037	3,7623	4,1385
المحور_الثالث	18,567	30	0,000	2,93145	2,6090	3,2539

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Spssv25

H_1 : تؤثر الرقمنة على فاعلية نظام الرقابة الداخلية بمؤسسة البريد والمواصلات فرع سعيدة عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$.

H_0 : لا تؤثر الرقمنة على فاعلية نظام الرقابة الداخلية بمؤسسة البريد والمواصلات فرع سعيدة عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$.

على مقياس سلم ريكارت الخماسي، وبما أن $Sig=0.000$ وهي قيمة أصغر من 0.05

إذن تؤثر الرقمنة على فاعلية نظام الرقابة الداخلية بمؤسسة البريد والمواصلات فرع سعيدة عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$. وهنا نستطيع القول بأنّ تساهم الرقمنة في تعزيز فاعلية نظام الرقابة الداخلية بالمؤسسات الجزائرية عامة ومؤسسة البريد والمواصلات فرع سعيدة.

خاتمة

إن جودة معلومات المؤسسة مرتبطة بفعالية ونجاح نظام الرقابة الداخلية ومن خلال الدراسة النظرية لرقمنة أو التحول الرقمي ومدى مساهمته في تحسين جودة و فاعلية الرقابة الداخلية ، جعلنا ندرك أهمية الرقمنة في المؤسسة حيث أن وجود هذا الأخير يساهم في المحافظة على أصول وممتلكات المؤسسة وبالتالي منع وقوع الأخطاء والاختلاس وما إلى ذلك، كما توفر الرقمنة سهولة الاستخدام والفهم و اتخاذ القرارات بدقة و فاعلية و في الوقت المناسب .

ومن خلال الدراسة الميدانية لمؤسسة بريد الجزائر فرع ولاية سعيدة حيث برز لنا وبشكل واضح وجود نظام رقابي داخلي جيد وفعال وذلك من خلال التزام الموظفين باللوائح والتعليمات والإجراءات الموضوعة من طرف الإدارة وخاصة الاجراءات الرقابية على المالية والمحاسبة والتي تعمل على توفير الدقة والجودة في المنظومة الرقابية والتي من خلالها يتم بناء القرارات الاستراتيجية.

ومنه الاجابة على الاشكالية و التوصل الى ان لرقمنة دور كبير في تعزيز نظام الرقابة الداخلية .

و من خلال دراسات الموضوع توصلنا الى النتائج التالية :

- الاعتماد على الرقمنة في الرقابة الداخلية ساهم في التقليل من الاخطاء البشرية .
- تساعد الرقمنة في زيادة فاعلية و كفاءة نظام الرقابة الداخلية من خلال مواكبة العصرية .
- الرقمنة تتوفر على طرق و اليات تساعد في التقليل من المخاطر و التنبئ بها و كذا اتخاذ القرارا الاستراتيجية .

اما من خلال دراسات التطبيقية توصلنا الى النتائج التالية :

- أنّ المؤسسة تهتم بتدريب الموظفين على طرق استعمال الكمبيوتر وإدارة شبكات و قواعد و بيانات .
- كما أنّ لرقمنة دور في تعزيز نظام الرقابة الداخلية كما انها تلعب دورًا حيويًا في تعزيز نظام الرقابة الداخلية في مؤسسة بريد الجزائر فرع سعيدة.
- كما أنّ أغلبية العمال لا يرون معوقات الرقمنة على الرقابة الداخلية داخل مؤسستهم.

الافاق المستقبلية :

- تعميم الرقمنة على جميع المراكز في المؤسسة وذلك لضمان تفعيل نظم الرقابة الداخلية .
- تقييم كيف يمكن لتحول الرقمي من تقليل الاخطاء البشرية و تحسين دقة البيانات .
- دراسة كيف يمكن استخدام الرقمنة لتوفير رؤى استراتيجية تساعد في اتخاذ قرارات مستنيرة .
- دراسة كيفية تكامل الانظمة الرقمية النختلفة لتعزيز كفاءة الرقابة الداخلية .
- ضرورة التكوين الجيد للموظفين من أجل التأقلم مع التحول الرقمي.

قائمة المصادر والمراجع

1. سماح طلحي. (2020). دور تقييم نظام الرقابة الداخلية في تحديد إجراءات المراجعة الخارجية، . مجلة العلوم الانسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 7، العدد 3/ ديسمبر .
2. أحمد دراية. (2017-2018). التدقيق القائم على تقييم مخاطر الرقابة الداخلية ودوره في تحسين اداء المؤسسة الاقتصادية. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة الطور الثالث في علوم التسيير تخصص: تسيير المحاسبي وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أدرار، الجزائر.
3. أحمد فرج أحمد. (بلا تاريخ). الرقمنة داخل المؤسسات المعلومات أم خارجها، المملكة المتحدة: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد 4، 2009.
4. الهام بروبعة. (2014-2015). تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات على التدقيق المحاسبي بالمؤسسة الاقتصادية. مذكرة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة محمد خضير، بسكرة.
5. بن دادي هيشان وسيعدات عبد القادر معمر. (2021-2022). رقمنة الخدمة العمومية ومبدأ قابلية الرفق العمومي لتكيف. الجزائر: مذكرة ماستر، قانون عام اقتصادي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.
6. بن شيخة فطيمة زهرة. (2022). رقمنة الرقابة كآلية لإدارة المخاطر في الجزائر الفرص والتحديات. المجلد الثامن، العدد 02/أوت 2022، جامعة وهران 2 محمد بن أحمد، الجزائر.

7. بن شيخة فطيمة زهرة. (31 08, 2022). رقمنة الرقابة كآلية لإدارة المخاطر في الجزائر الفرص والتحديات. ، المجلد الثامن، العدد 02، أوت 2022، جامعة وهران 2 محمد بن أحمد، الجزائر.

8. بوجردة سعيد وحنيش لحسن. (بلا تاريخ). واقع الرقمنة في المدرسة الجزائرية وأثرها على عملية التسيير، مذكرة نهاية التكوين المتخصص لمرتبة مدير مدرسة ابتدائية، المعهد الوطني لتكوين موظفي قطاع التربية الوطنية، عبد الحميد سعيدي، ميله، ملحقه التكوين التكوين بو مليحة علاوة، جيجل .

9. بوسبعين تسعديت. (2019 / 2020). محاضرات في نظام الرقابة الداخلية. مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة في علوم التسيير ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة اكلي محند اولحاج، البويرة.

10. حمقاني محمد حسان. (2014). اختبار فاعلية نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة باستخدام أسلوب المعاينة الإحصائية. مجلة اداء المؤسسات الجزائرية، العدد 2014/05.

11. دندن جمال الدين. (بلا تاريخ). آفاق الرقمنة وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، مجلد 06، العدد 2023، الحقوق، جامعة الجزائر 1، الجزائر.

12. رمضان خديجة. (2002). تطوير أنظمة الرقابة الداخلية لاكتشاف الأخطاء والغش في التجارة الالكترونية لزيادة فاعلية المراجعة الخارجية . رسالة ماجستير، جامعة قناة السويس، مصر، .

13. سباعي مفيدة وبن لوصيف سميحة. (السنة الجامعية: 2020-2021). معوقات الرقمنة في الجماعات المحلية وعلاقتها بجودة الخدمة العمومية، مذكرة مكملة لنيل

شهادة الماستر في علوم التسيير (ل.م.د) تخصص: إدارة أعمال، المركز الجامعي
عبد الحفيظ بوصوف ميله.

14. سعاد عدنان نعمان الشهري. (2023). أثر تكنولوجيا المعلومات على فاعلية نظام
الرقابة الداخلية،. مجلة كلية المأمون، العدد الخاص.

15. صباح شارف ومروى كشرود. (السنة الجامعية: 2020/2019). دور الرقمنة في
عصرنة الإدارة الجزائرية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر،
تخصص: قانون إداري، جامعة العربي التبسي - تبسة - .

16. عبيدي ميساء. (د.س). دور نظام الرقابة الداخلية في إدارة مخاطر القروض
المصرفية. علوم التسيير، مالية مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم
التجارية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر.

17. عطا الله الحسبان. (2008). مدى مواكبة المدققين الداخليين في شركات المساهمة
العامة الأردنية. مجلة المنار العدد 1.

18. عماد علي الكساسبة. (2011). أثر الرقابة الإلكترونية في جودة الخدمات الداخلية
في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن. رسالة ماجستير في الأعمال الإلكترونية
قسم الأعمال الإلكترونية، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

19. فاتح بشير ادريس البشير. (د.س). قياس فاعلية الدور الحكومي للمراجعة الداخلية
في الرقابة الداخلية بالمصاريف السودانية، كلية الادارة الأعمال، جامعة الطائف،
مملكة السعودية.

20. فتحي رزق السوافيري وآخرون. (2002). اتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة
الداخلية. دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية مصر.

21. فوزية صدقي، . (بلا تاريخ). دور الرقمنة في تحسين الخدمة العمومية بالجزائر - دراسة تحليلية للجماعات المحلية -مذكرة دكتورة، الاتصال والعلاقات العامة، علوم الاعلام والاتصال، الاعلام والاتصال، جامعة قسنطينة 3، الجزائر،.
22. كتاب تحدي الرقمنة باللغة العربية، أعمال ندوة وطنية، الجزء الثاني، إعداد المجلس الأعلى للغة العربية، . (بلا تاريخ).
23. كريش نبيل وحرفوش مداني. (2022). الرقمنة كالية لتطوير الاستثمار في الجزائر، منصة رقمية لمستثمر نموذج المجلد 06، العدد خاص 2023، جامعة محمد صديق بن يحي جيجل، الجزائر.
24. لطفي أمين. (2009). دراسة تطبيقية في المراجعة، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر.
25. مار بوحوش. (2006). نظريات الإدارة الحديثة في القرن الواحد والعشرين، بيروت، دار الغرب الإسلامي.
26. محمد حامد مجيد السامرائي. (2016). أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية. جامعة الشرق الأوسط رسالة الماجستير، قسم المحاسبة، كلية الأعمال.
27. محمد سمير أحمد. (بلا تاريخ). الإدارة الإلكترونية، دار المسيرة، ط1، عمان، الأردن، 2009.
28. محمد سمير الصبان. (2003). نظرية المراجعة واليات التطبيق. الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر.
29. محمد عبد حسين ال فرج الطائي. (2004). نظم المعلومات الإدارية المتقدمة. دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

30. مركز هردو لدعم التعبير الرقمي. (21 03, 2021). الرقمنة وحماية التراث الرقمي، القاهرة، 2016، تاريخ الاطلاع: ، وثيقة منشورة على الرابط التالي: تم الاسترداد من www.hrdoegypt.org

31. مسفرة بنت دخیل الله الخثعمي. (2011). مشاريع وتجارب التحويل الرقمي في مؤسسات المعلومات، مجلة Rist، العدد 1، المجلد 19 جامعة الامام محمد بن سعود الاعلامية بالرياض.

32. مصباح غزال وآخرون. (السنة الجامعية: 2017-2018). أثر تكنولوجيا المعلومات على فاعلية نظام الرقابة الداخلية. مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي الشعبة العلوم المالية والمحاسبية، التخصص: محاسبة وتدقيق، جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي ص22.

33. مقدم خالد. (2015/2016). نظام الرقابة الداخلية. مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الثالثة محاسبة ومراجعة والسنة الاولى ماستر دراسات محاسبة وجباية معمقة، علوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة..

34. مقدم خالد. (2015/2016). نظام الرقابة الداخلية. مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الثالثة محاسبة ومراجعة والسنة الاولى ماستر دراسات محاسبة وجباية معمقة، علوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

35. نصر على عبد الوهاب، وآخرون. (2003). دراسات في المراجعة المتقدمة. دار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر..

36. يحيى زميت. (2013-2014). أثر تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال على نظام الرقابة الداخلية. مذكرة شهادة الماستر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،
غرداية.

37. Abu-Musa. (2008). Information technology and its implications for internal auditing: An empirical study of Saudi Organization Managerial Auditing Journal, N 23, vol (5), P 39.

38. AMA/Policy Institute Research,. (2007). Electronic Monitoring Institute and the US News and world Report, .

39. Murru, MariaElena. (11 April 2003). , E- government : from real to virtual. Brussels.

الملاحق

المحلق رقم (01): استبيان

سعيدة الطاهر مولاي د جامعة



تجارية علوم و التسيير و الاقصادية علوم ك لية
تدقيق و محاسبة تخصص
استبيان

الاخت الكريمة الاخ الكريم

تحية احترام اما بعد

في اطار انجازنا لبحث علمي ميداني نضع بين ايديكم استمارة خاصة بدراسة دور التحول الرقمي في تعزيز نظام الرقابة الداخلية بالمؤسسة ,دراسة حالة عينة بريد الجزائر لولاية سعيدة. لذا نرجوا من سيادتكم التكرم بقراءة العبارات بدقة و الاجابة على الاسئلة بموضوعية علما بان هذه البيانات لا تستخدم الا لأغراض البحث العلمي .و ستكون دقة اجابتم و مساهمتكم عوناً لنا في التوصل الى نتائج موضوعية و علمية ,و في الاخير تقبلوا منا فائق التقدير و الاحترام .

الأستاذة: باربار د ف يطة

طالبة

بن جيلالي نعيمة

السنّة الجامعية

2024/2023

البيانات الشخصية

العمر

من 20 سنة إلى 30 سنة من 30 سنة إلى 40 سنة أكثر من 40 سنة

المستوى الدراسي

ثانوي ليسانس / ماستر ماجستير دكتوراة

عدد سنوات الخبرة

أقل من 5 سنوات من 6 إلى 10 سنوات أكثر من 11 سنة

الأول المحور: متطلبات تطبيق الرقمنة على الرقابة الداخلية

العبارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1 تمتلك المؤسسة أجهزة و معدات تكنولوجيا متطورة و ملائمة لتطبيق الرقمنة					
2 تهتم المؤسسة بتدريب الموظفين على طرق استعمال الكمبيوتر و إدارة شبكات و قواعد و بيانات					
3 توافر أجهزة الحاسوب اللازمة لتصميم نظم الرقابة الداخلية في جميع أقسام المؤسسة					
4 وجود برامج معدة لإنجاز العمليات الخاصة بنظام الرقابة الداخلية					
5 قيام المؤسسة بتحديث البرمجيات المستخدمة كلما اقتضت الحاجة لتفعيل نظام الرقابة الداخلية					
6 الاحتفاظ بالمعاملات التي تنفذها من خلال					

					نظام الرقابة الداخلية	
					قابلية العمال على تطبيق نظام الرقابة الداخلية بالتكيف مع الظروف و التكنولوجيا المتغيرة	7
					وجود مصممي برامج و مشغلي الاجهزة و معدات وعمال الصيانة قادرين على تصميم نظم الرقابة الداخلية	8
					يعتبر العاملين في مجال تكنولوجيا المعلومات كأهم مكونات البنية التحتية لرقمنة	9
					يتطلب ان يتمتع الموظفين بمهارات تكنولوجيا المعلومات و الاتصال الرقمي	10
					اجراء مراجعات دورية للمنظومة الرقابية لضمان فاعليتها	11
					وجود تشريع قانوني بتشجيع المؤسسات على تطبيق الرقمنة في مجال الرقابة الداخلية	12
					القدرة على الاستجابة السريعة للمخاطر الجديدة التي تنشأ من الرقمنة	13

ال ثاني المحور : دور الرقمنة في تعزيز نظام الرقابة الداخلية

موافق ب شدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق ب شدة	ال م بارات	
					يساعد على تحسين جودة المعلومات المحاسبية و المالية	1
					يعمل على الحد من المخاطر التشغيلية والمالية	2
					العمل على تعزيز اعتماد التكنولوجيا في الضبط الداخلي	3
					حماية أصول المؤسسة	4
					ضمان الكفاءة و الامتثال للقوانين و اللوائح	5
					تساعد الرقمنة على توفير المعلومات المطلوبة بنظام الرقابة الداخلية بطريقة	6

					فعالة و في الوقت المناسب و من يطلبها	
					تدفق المعلومات بين المستويات الادارة المختلفة في نظم الرقابة الداخلية بسهولة و حسب الحاجة	7
					ارتباط الأقسام المختلفة في نظم الرقابة الداخلية بشبكة اتصال تسهل عملية تبادل المعلومات	08
					قدرة الشبكات التي تستخدمها نظم الرقابة الداخلية على تقديم نتائج رقابية جيدة و مفيدة	09
					تساعد الرقمنة على جعل نظام الرقابة الداخلية أكثر موثوقية و مصداقية و أهمية و يكون أكثر شمولية	10
					تساعد الرقمنة على فتح مجال امام الرقابة الداخلية على العمليات و تحسين اداء الخدمات و توفير المعلومات لدعم اتخاذ القرار و بكفاءة عالية	11
					تؤدي الرقمنة إلى تقليل من فرص ارتكاب الاخطاء و الغش في البيانات التي يقدمها	12
					تحسين التتبع من خلال حفظ سجلات الأنشطة	13

ال ثالث لمحور: معوقات الرقمنة على الرقابة الداخلية

ال معبارات	غير موافق دة بش	غير موافق ق	محايد د	موافق ق	موافق ب شدة
1	عدم إمكانية تنظيم رقابة داخلية موحدة معتمدة من طرف المؤسسة				
2	سرعة تدفق الانترنت ضعيفة				
3	عدم وجود حماية في التعاملات الإلكترونية				
4	ضعف البنية التحتية الرقمية				
5	عدم وجود أو توفر المؤسسة على تدريب للعمال في				

					مجال الرقمنة	
					عدم وجود مصممي برامج و مشغلي أجهزة و معدات على تصميم نظام الرقابة الداخلية	6
					عدم توفر المؤسسة على أقسام خاصة بتدريب العمال في مجال الرقمنة مما تجعل الرقابة الداخلية غير مواكبة لتطور و العصرية	7
					زيادة تعقيد الأنظمة مما يصعب على المراقب فهمها و تقييمه	8